

دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة في الكويت والسعودية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية

د. محمد مطر *

مقدمة :

تزايد أهمية البيانات المحاسبية المنشورة كمصدر للمعلومات بالنسبة لرجال الأعمال والذين تخطى اهتمامهم بها المستوى المحلي والاقليمي إلى المستوى الدولي، بعد أن توسعت مجالات استثماراتهم وتنوعت ادواتها، خصوصاً بعد نشوء الشركات متعددة الجنسية، وفتح واتساع أسواق المال الدولية. من هنا فالتحدي المطروح على المحاسبين ومنظماتهم المهنية أصبح يتجسد حالياً في توفير نوع من التوافق أو الاتساق Harmonization بين الأصول أو المعايير المتبعة في إعداد البيانات المحاسبية على المستويين الاقليمي والدولي. وذلك كي يكون هذا الاتساق وسيلة تزيد من مصداقية تلك البيانات، كما تجعلها أداة فعالة لترشيد القرارات الاستثمارية أو الائتمانية لمن يستخدمون تلك البيانات في جميع انحاء المعمورة .

وإذا كان توفير الاتساق لمعايير المحاسبة على المستوى الدولي أمراً مفيداً، فإنه يعتبر مطلباً ملحاً وضرورياً على مستوى المنظومات السياسية الاقليمية التي تتمثل في ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتبقى دول مجلس التعاون الخليجي من أفضل الأمثلة على تلك المنظومات التي تتمثل ظروفها البيئية إلى حد كبير، هذا بالإضافة إلى أنها بدأت فعلاً في اتخاذ خطوات جادة نحو توحيد معظم القوانين واللوائح التي تحكم المهن المتواجدة فيها ومنها المهنة المحاسبية .

وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال اصدار المعايير المحاسبية، ما زالت محدودة بشكل عام. إذ بخلاف المملكة العربية السعودية التي قطعت شوطاً لا بأس به في إصدار معاييرها القطرية الخاصة، ودولة الكويت التي وضعت نفسها على طريق إصدار مثل هذه المعايير، فإن المهنة المحاسبية في بقية دول المجموعة ما زالت بلا معايير قطرية تحكمها وإن كانت في واقع الأمر

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الدراسات التجارية - الكويت

تعتمد إلى حد كبير على معايير المحاسبة الدولية. وعلى هذا الأساس كان اختيارنا لمعايير المحاسبة في كل من الكويت والسعودية مجالاً لدراستنا التحليلية. وقد قصدنا بهذا الاختيار تحقيق هدفين رئيسيين هما :

- ١ - الكشف عن مواضع الاتساق القائمة بين معايير المحاسبة في القطرين، مع مواضع الاختلاف فيها، وذلك كأساس لاقتراح الوسائل الكفيلة لزيادة مجالات الاتساق وبكيفية تؤهل القطرين ليكونا منطلقاً لوضع معايير موحدة للمحاسبة على مستوى دول مجلس التعاون .
- ٢ - ثم بعد ذلك البحث عن مواضع الاتساق مع مواضع الاختلاف القائمة بين كل من المعايير الكويتية والمعايير السعودية من جهة ومجموعة معايير المحاسبة الدولية (IAS) من جهة أخرى. وذلك لتقويم مدى توفر القبول للمعايير المحاسبية في كل من القطرين على المستوى العالمي .

وبقصد تحقيق الأغراض المرجوة من البحث قسمناه إلى جزئين. خصصنا الجزء الأول وهو بعنوان الاطار النظري للدراسة لعرض وتحليل أهمية مقومات اتساق معايير المحاسبة على المستوى الدولي، ثم أهمية ومقومات اتساق معايير المحاسبة لكل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، مع معايير المحاسبة الدولية. أما الجزء الثاني، فقد خصصناه لدراستنا التحليلية المقارنة بين المعايير المحاسبية الكويتية ومعايير المحاسبة السعودية من جانب، ومعايير المحاسبة الدولية من جانب آخر. حيث توصلنا من خلال هذه المقارنة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي اختتمنا بها البحث وقد كانت حول مدى الاتساق القائم حالياً بين هذه المعايير والوسائل المناسبة لتعميقه .

الجزء الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً : أهمية ومقومات اتساق معايير المحاسبة على المستوى الدولي :

أ - أهمية الاتساق بين معايير المحاسبة على المستوى الدولي : يتفق المحاسبون على ثلاثة شروط أساسية لا بد من توافرها في المعايير المحاسبية حتى تتحقق الأغراض المرجوة من هذه المعايير. وهذه الشروط هي :

- ١ - أن تكون المعايير المحاسبية مناسبة Relevant لأغراض المهنة المحاسبية ولاحتياجات مستخدمي البيانات المالية في البيئة التي تطبق فيها هذه المعايير .
- ٢ - أن تتوفر لقواعد وأحكام هذه المعايير خاصية الثبات Consistency وبطريقة تجعلها متكاملة في تحقيق أغراض المهنة المحاسبية .

٣ - أن تكون هذه المعايير مقبولة قبولاً عاماً Generally Accepted وذلك من قبل معدي البيانات المالية وكذلك من قبل مستخدميها .

ولو تفحصنا مدلول الشرط الثالث للمعايير المحاسبية وهو القبول العام، لوجدنا أنه ذو مدلول نسبي . بمعنى أن حدود القبول العام للمعايير ستضيق أو تتسع طبقاً لضيق أو اتساع قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية . فإذا كانت استخدامات هذه البيانات محصورة في الإطار القطري فقط، سيتحدد إطار شرط القبول العام للمعايير المحاسبية التي تحكم إعداد هذه البيانات بحدود القطر فقط . أما إذا اتسعت قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية لتتجاوز حدود القطر إلى المستويين الإقليمي أو الدولي، فستتسع حينئذ شرط القبول العام للمعايير المحاسبية ليصبح مدلوله قبولاً عاماً إقليماً أو دولياً حسب الظروف .

وهكذا فإن فكرة توفير الاتساق Harmonization بين معايير المحاسبة على المستوى الدولي لم تنشأ من فراغ، وإنما نشأت في الحقيقة استجابة لمجموعة من الظروف والعوامل الإقليمية والدولية والتي كان من أبرزها :

- ١ - توسيع نطاق التجارة الدولية .
- ٢ - نمو أسواق المال العالمية .
- ٣ - ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسية^(١) .

وربما كان العامل الثالث وهو ظهور الشركات الدولية متعددة الجنسية هو الأكثر حسماً في تكثيف الجهود الداعية لإصدار ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية (IAS)، ثم أدلة المراجعة الدولية (IAG) فيما بعد، وقد صدرت هذه المعايير وتلك الأدلة من لجنيتين مختصتين من لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين^(٢) International Federation of Accounts Constitution . إذ بظهور هذه الشركات وانتشار فروعها في أقطار متفرقة بعيداً عن مركز الشركة الأم، ظهرت للوجود مشاكل محاسبية وفي مجالات مختلفة ربما يكون أبرزها ما يتعلق بإعداد بياناتها المالية الموحدة Consolidated Financial Statements وقد نجمت هذه المشاكل عن ظاهرة الاختلاف أو التنوع Diversity القائمة بين معايير المحاسبة القطرية المتبعة في إعداد البيانات المالية لدى القطر الذي يتواجد فيه الفرع من جهة، ومعايير المحاسبة في القطر الذي تتواجد فيه الشركة الأم من جهة أخرى فترتب عليها آثار مادية انعكست على البيانات المالية الموحدة لتلك الشركات وأدت إلى التقليل من مصداقيتها ومن قابليتها للمقارنة مما أثر على أهميتها كمصدر للمعلومات لرجال الأعمال الذين يستخدمونها في اتخاذ القرارات استثمارية كانت أم تمويلية .

عموماً يمكن حصر أهم المشاكل المحاسبية التي تواجهها الشركات متعددة الجنسية من جراء تنوع المعايير المحاسبية الدولية والتي يصعب حلها إلا بتوفير الاتساق بين هذه المعايير فيما يلي :

١ - مشاكل تواجدها في إعداد القوائم المالية الموحدة : إذ تطالب هذه الشركات عادة بإعداد بيانات مالية موحدة للشركة الأم وفروعها المنتشرة في جميع أنحاء العالم. لكن نظراً للاختلافات القائمة بين معايير المحاسبة المتبعة سواء فيما بين الأقطار المتواجدة فيها الفروع، أو فيما بينها وبين القطر المتواجد فيه المركز الرئيس. وهي اختلافات قد تكون مثلاً في القواعد والأسس المحاسبية المتبعة في إثبات الإيراد، أو تلك المتبعة في الاستهلاك أو في تقويم المخزون، أو في قواعد الإفصاح... الخ. لذا فإن مشاكل محاسبية معقدة سيواجهها المركز الرئيس في إعداد القوائم المالية الموحدة. ولعل ذلك ما يجعل تلك الشركات مضطرة في أغلب الأحوال إلى مسك مجموعات متعددة من السجلات وبموجب أصول محاسبية مختلفة تتعدد حسب تعدد الأقطار المتواجدة فيها الفروع. كما أن بعض هذه الشركات ممن يعمل في أقطار تسمح قوانينها المحلية بعدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية تضطر إلى إصدار نوعين من البيانات المالية : بيانات معدة وفقاً لمعايير المحاسبة القطرية وذلك تلبيةً لاحتياجات المستخدمين المحليين، وأخرى معدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لتلبية احتياجات المستخدمين في أسواق المال الدولية^(٣).

وبالمقابل فإن دراسة ميدانية أجرتها منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) على عينة من الشركات متعددة الجنسية العاملة في (٢٠) دولة بينت أن حوالي ٥٠٪ من هذه الدول لا تلزم معاييرها المحاسبية بنشر قائمة للتغيرات في المركز المالي، وأن حوالي ٣٢٪ من هذه الدول لا تفرض معاييرها المحاسبية على الشركات التابعة العاملة فيها إعداد قوائم مالية موحدة^(٤). والسؤال الذي يطرح هنا ما قيمة المعلومات التي ستوفرها القوائم المالية المنشورة لإحدى الشركات الدولية متعددة الجنسية العاملة في مثل هذه الدول فيما لو التزمت فقط بالمعايير المحاسبية القطرية دون معايير المحاسبة الدولية ؟

٢ - مشاكل تواجدها في مجال قابلية بياناتها المالية للمقارنة : لقد رافق ظاهرة تعاظم الدور الاقتصادي للشركات الدولية متعددة الجنسيات غم متزايد لأسواق المال العالمية، مع توسع في قاعة المستفيدين من بياناتها المالية. ولو تصورنا مثلاً شركتين منها يعملان في الصناعة نفسها الأولى مركزها الرئيسي في لندن والأخرى في نيويورك. ثم أخذنا في الاعتبار الاختلافات القائمة في الأصول المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة لكل من الشركتين لأدركنا الآثار المترتبة على ذلك الاختلاف والتي تبلغ حداً سيؤثر حتماً على قابلية تلك البيانات للمقارنة، ويؤثر على أهميتها كمصدر للمعلومات بالنسبة لشخص موجود هنا في الكويت مثلاً ويبحث عن فرصة استثمارية لمدخراته. وتزداد مشاكل التحليل المالي لتلك البيانات عمقاً إذا ما أضفنا إلى ما سبق مشاكل أخرى تنشأ عن اختلاف اللغة والمصطلحات المستخدمة في إعداد البيانات وعن اختلاف صور عرضها Format مع تباين حدود الإفصاح فيها .

ولندلل على مدى جسامه الآثار التي تظهر على البيانات المالية للشركات بسبب اختلاف

الأصول المحاسبية المتبعة في إعدادها، نورد حادثة واقعية حدثت في السبعينات وذلك عندما أرادت الحكومة البريطانية بيع جزء من حصتها في شركة البترول البريطانية (BPC)، فطرحَت هذه الحصة للبيع في بورصة نيويورك. لكن طبقاً للوائح هذه البورصة كان لا بد من تعديل البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركة خلال الستين السابقتين لواقعة البيع والتي كانت معدة وفقاً لمعايير المحاسبة البريطانية الصادرة عن (ASC)، وذلك بإعادة إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية الصادرة عن (FASB). وكم كانت النتيجة مذهلة عندما أسفر هذا التعديل عن انخفاض صافي الأرباح المحققة للشركة خلال هاتين الستين بنسبة ٦٧٪، ٧٠٪ على التوالي^(٥).

٣ - مشاكل تواجهها في مجال الرقابة والتخطيط وتقويم الأداء : وتزداد هذه المشاكل حدة متى كانت الأنشطة الرئيسة في الشركة الأم متداخلة مع أنشطة شركاتها التابعة. ولعل أبرز المشاكل التي تصادفها الشركة الأم في هذا المجال ما يلي :

أ - صعوبة تحديد تكلفة رأس المال عند إعداد موازناتها الرأسمالية. فهل تحدد تكلفة رأس المال على أساس متوسط تكلفة الأموال في الشركة الأم، أم على أساس متوسط معدلات الفائدة السائدة في الأقطار التي تعمل فيها شركاتها التابعة، أم على أساس متوسط معدلات الفائدة السائدة في العالم ؟

ب - صعوبة تحديد أسعار الظل Transfer (Shadow) Prices أي كيف ستحدد أسعار الظل سواء فيما بين الفروع، أو فيما بينها وبين الشركة الأم. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً متى لجأت بعض الفروع ولأغراض ضريبية إلى الخروج عن مبدأ الثبات أو الاتساق Consistency في تطبيق سياسات أسعار الظل المتبعة في الشركة الأم.

ج - صعوبة تحديد مراكز الربحية كأساس لتقويم الأداء. يعتبر مفهوم مراكز الربحية Profit Centers من أكثر المفاهيم ملائمة لتقويم الأداء في مراكز المسؤولية. لكن يصعب استخدام هذا المفهوم لتقويم أداء الفروع في الشركات متعددة الجنسية وذلك لأسباب متعددة أهمها التداخل الكبير الحادث في خطوط السلطة بين الشركة الأم والشركات التابعة لدرجة يصعب معها وضع حدود واضحة لمناطق السلطة والمسئولية No Clear cut Cleavage Between entities إذ أن أغلبية القرارات الهامة في الفرع تتخذ غالباً من قبل مستوى إداري أعلى في الشركة الأم^(٦).

بجانب ما سبق فإن سياسات تحديد أسعار الظل في الفروع تحدد من قبل الشركة الأم ولأغراض أخرى غير أغراض تقويم الأداء. مثل الأغراض الضريبية وهذا ما يلغي عنصر التكامل المفروض تواجد بين سياسة أسعار الظل ومفهوم مراكز الربحية ليشكلا معاً أداة هامة من أدوات تقويم الأداء.

٤ - مشاكل تواجهها في تصميم نظم معلومات متكاملة بين الشركة الأم وفروعها: إزاء التنوع والاختلاف في الأصول المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية وفي عرضها وذلك فيما بين الشركة الأم وفروعها، تظهر عقبات كبيرة في إنشاء نظم متكاملة للمعلومات Integrated Information Systems مما يقلل من فاعلية هذه النظم من جهة، ويزيد من تكلفة المعلومات من جهة أخرى .

ب - مقومات اتساق معايير المحاسبة على المستوى الدولي : تستمد الدعوة إلى إتساق معايير المحاسبة على المستوى الدولي مقوماتها أو دعائمتها من مصدرين : المصدر الأول هو الفكر المحاسبي ومنه تستمد هذه الدعوة مقوماتها أو دعائمتها النظرية أما المصدر الثاني، فهو الواقع المهني للمحاسبة والظروف البيئية المحيطة بهذا الواقع، ومنه تستمد الدعوة إلى الاتساق مقوماتها أو دعائمتها التطبيقية .

عموماً وللإحاطة بهذه المقومات، لا بد في رأي الباحث من عرض ومناقشة المبررات والحجج النظرية والعملية التي تدعم أو تدحض الدعوة إلى اتساق معايير المحاسبة الدولية، إذ من الطبيعي أن تجد هذه الدعوة من يؤيدها من المحاسبين إلى جانب من يعارضها مع الأخذ بعين الاعتبار أن كفة المؤيدين هي التي رجحت أخيراً . وقد ترسخت فكرة اتساق معايير المحاسبة على المستوى الدولي بإصدار مجموعة معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي صدرت عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي لاقت تأييداً عالمياً واسعاً من قبل المنظمات المهنية المحاسبية كما سنوضح ذلك في موضع لاحق من البحث .

لنبداً أولاً بعرض حجج الفريق المعارض للاتساق، لتتولى بعد ذلك عرض رد الفريق المؤيد على تلك الحجج والمبررات .

يعرض هذا الفريق من المحاسبين ومعظمهم من الأكاديميين مجموعة من المبررات الموجبة لتنوع واختلاف Diversity المعايير المحاسبية الدولية ومن أهم هذه المبررات ما يلي :

١ - اختلاف الظروف الاقتصادية العامة على مستوى العالم، مع اختلاف الظروف الخاصة أيضاً على مستوى المنشآت نفسها . وبناء على الارتباط المفترض وجوده بين تلك الظروف من جهة والمهنة المحاسبية من جهة أخرى . «لذا فإن وجود مجموعة من المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في جميع البلدان لن يكون مفيداً» . وذلك ما قاله أحد متزعمي هذا الفريق وهو MULLER^(٧) .

فمن ناحية النظم الاقتصادية تتواجد أقطار تتبنى النظام الرأسمالي الحر بجانب أقطار أخرى تتبنى النظم الاشتراكية، وبينهما مجموعة أخرى من الأقطار تتبنى النظم الرأسمالية المخططة . كما أنه حتى في الدول ذات النظم الاقتصادية المتماثلة يوجد اختلاف واضح في تكون هياكلها الاقتصادية . فألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة مثلاً، وهي جميعها

تنتمي إلى مجموعة الدول ذات النظم الاقتصادية الحرة . لكنها تختلف فيما بينها من عدة زوايا . ففي حين لا توجد في ألمانيا وفرنسا أسواق مالية نشطة كتلك الموجودة في بريطانيا والولايات المتحدة نجد بالمقابل أن البنوك تلعب في ألمانيا دوراً كبيراً في تمويل المشروعات الاقتصادية لدرجة أن متوسط نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق المساهمين في الشركات المساهمة الألمانية تبلغ ٤٠٪ وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع تلك السائدة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة^(١) . لذا نجد في ألمانيا اهتماماً ملحوظاً بنسبة الملاءة Solvency Ratio ينعكس على المعايير المحاسبية فيها حيث يوجد ميل مفرط لدى الشركات فيها لاتباع أساليب متحفظة جداً في تقويم الأصول وفي قياس الإيراد . كما ينعكس ذلك على الأسس والقواعد المحاسبية المتبعة فيها سواء في إعداد البيانات المالية أو في تحديد حدود الإفصاح الواجب فيها .

كذلك بينما تعد البيانات المالية للشركات المساهمة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة من وجهة نظر المستثمر Investor Oriented Financial Statements فإنها تعد في ألمانيا لتخدم أغراض المقرض Creditor Oriented Financial Statements أما في فرنسا فتعد لخدمة الأغراض الاجتماعية Socially Oriented ولتلبية الاحتياجات ضريبة للدولة بدرجة أساسية^(٢) .

٢ - الاختلافات في أغراض المحاسبة : تنعكس الاختلافات القائمة في الظروف العالمية على أغراض المحاسبة في الأقطار المختلفة . ولذا فإن أكبر خطأ يقع فيه دعاة المحاسبة الدولية هو على حد قول معارض آخر للاتفاق «اعترفهم بأن أغراض المحاسبة موحدة»^(٣) .

ففي فرنسا مثلاً تأثرت المبادئ المحاسبية وتطبيقاتها بدرجة أساسية بالخطة المحاسبية العامة General Accounting Plan التي طُورت عام ٤٧ لتضع مهنة المحاسبة ضمن الأدوات الأخرى المسخرة لتنفيذ الخطة الاقتصادية العامة للدولة . وبموجب هذه الخطة اخضعت المهنة المحاسبية في فرنسا لهيمنة المجلس الوطني للمحاسبة الذي يستمد سلطته من الدولة . فوجه هذا المجلس أنشطة المهنة نحو توفير تقارير مالية مفيدة في أغراض الخطة الاقتصادية العامة ولأغراض ضريبية أكثر منها لتوفير المعلومات للمستثمرين ولذلك بينما تصمم النظم المحاسبية في فرنسا لتوفير بيانات تستخدم على مستوى الاقتصاد الكلي Macro objectives فإنها في بريطانيا والولايات المتحدة مثلاً تصمم لتوفير معلومات تستخدم على مستوى المشروعات Micro Objectives^(٤) .

٣ - الاختلاف في اللوائح والنظم التي تحكم المهنة المحاسبية : تتفاوت أقطار العالم من حيث توفر اللوائح والقوانين المهيمنة على المهنة المحاسبية فيها . كما تتفاوت أيضاً في مدى سلطة الإلزام التي تتمتع بها المنظمات المهنية العاملة فيها، وذلك سواء من ناحية صلاحيتها في إصدار

المعايير المحاسبية، أو من ناحية القدرة على تعديلها أو إلغائها .

ففي الولايات المتحدة مثلاً، تمارس المنظمات المهنية دوراً مهماً وأساسياً في وضع لوائح المهنة المحاسبية وإصدار معاييرها. فمهمة إصدار معايير المحاسبة ومعايير المراجعة منوطة تماماً بمعهد المحاسبين القانونيين فيها (AICPA)، مع اللجان أو الهيكل التنظيمية الأخرى المنبثقة عنه، ومن أهمها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، كما أن هيئة البورصة (SEC) تلعب هي الأخرى دوراً نشطاً في تحديد مسار تطوير هذه المعايير. لكن لوائح وقواعد المهنة في بريطانيا متأثرة إلى حد كبير بأحكام قانون الشركات Companies Act الصادر عام ١٩٤٨ والمعدل عام ١٩٦٧، كما أن سلطة وضع المعايير المحاسبية فيها هي من اختصاص لجنة المعايير المحاسبية (ASC).

وفي ألمانيا تحدد قواعد الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة بموجب قواعد كل من القانون التجاري وقانون ضريبة الدخل. بينما نجد أن مجموعة الدول الإسكندنافية هي الأقل التزاماً بمعايير محاسبية محددة، إذ تتوفر للشركات العاملة فيها مرونة كبيرة في طرق إعداد وعرض بياناتها المنشورة^(١١)؛ وفي معظم البلدان العربية ومنها الكويت والسعودية مثلاً تحدد قواعد وأسس المهنة بموجب قوانين تصدر عن جهات رسمية. فمعايير المراجعة والمحاسبة في السعودية صدرت عن وزارة التجارة^(١٢)؛ كذلك صدرت المبادئ المحاسبية للشركات والمؤسسات بدولة الكويت عن وزارة التجارة والصناعة^(١٣).

٤ - الاختلاف في النظم الضريبية والنظم النقدية : وقد انعكس هذا الاختلاف على الأصول المحاسبية في عدة مجالات مثل : الاختلاف في طرق الاستهلاك، والاختلاف في المعالجة المحاسبية للمضارب المؤجلة، والاختلاف في إعداد البيانات المالية الموحدة.

٥ - اختلاف في البيئة الحضارية والثقافية والسياسية : تختلف سلوكيات الأفراد واتجاهاتهم في الأقطار المختلفة مما ينعكس حتماً على المعايير المحاسبية التي يقبلونها. وتنبع هذه الاختلافات من عوامل متعددة مثل : تعدد الديانات، والنظرة للمستقبل واهتمامهم به واختلاف المفهوم السائد لديهم بخصوص الواجبات والمسؤوليات، أو بخصوص الوقت وقيمه. كما يختلفون أيضاً في مفهوم الخطأ والصواب .

أما الفريق المؤيد لوضع معايير دولية متسقة للمحاسبة ومعظمه من المحاسبين المهنيين، فيبنى موقفه هذا على مبررات وحجج مستمدة من واقع المهنة المحاسبية. كما ينادي هذا الفريق بأن المشاكل المحاسبية التي تنشأ عن تنوع واختلاف المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، هي على درجة بالغة من الخطورة بحيث تقلل إلى حد كبير من المحاذير التي يثيرها معارضو الاتساق رغم وجاهة بعض حججهم. وليست المشاكل المحاسبية التي عاصرت نشوء الشركات الدولية متعددة

الجنسية والمشار إليها سابقا سوى مثل واحد على هذه المشاكل . ولم يتوقف هؤلاء عند حد تقديم الحجج والمبررات النظرية المؤيدة لوجهة نظرهم ، لا بل أضافوا إليها أيضا براهين أخرى مستمدة من نتائج مجموعة من الدراسات الميدانية التي أجريت خصيصاً للوقوف على ميول واتجاهات كل من معدي البيانات المالية وكذلك مستخدمي تلك البيانات والمتشربين في أرجاء متعددة من العالم .

وعموماً يمكن تلخيص أهم الحجج التي يقدمونها في الرد على معارضي الاتساق بما يلي :

١ - من المتعارف عليه أن المحاسبة هي لغة الأعمال . كما أن نجاحها في تأدية مهامها المطلوبة مرهون إلى حد كبير بمدى نجاحها في توفير معلومات مالية مناسبة لأغراض مستخدمي تلك المعلومات ، بناء عليه يجب على المحاسبة أن تطور مفاهيمها ومبادئها وكذلك معاييرها وأساليبها في اتجاه يخدم تلك الأغراض . من هنا وفي ظل الفروق المعاصرة للعالم حيث تسود أنماط الأسواق الاقتصادية المشتركة ، وأسواق المال والاستثمار الدولية والشركات القابضة متعددة الجنسيات ، وبسبب الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والتي صغّرت رقعة العالم ليصبح سوقاً مالياً واستثمارياً واحداً ، فأصبح بإمكان رجل الأعمال في الكويت مثلاً وباستخدام الكمبيوتر الشخصي أن ينقل ومن مكتبه في أية لحظة استثماراته من شركة جنرال موتورز الأميركية مثلاً إلى شركة ناشيونال اليابانية ، كما أصبح بمقدوره أن يتعامل مع أسواق اليورو دولار العالمية بنفس السهولة التي يتعامل بها مع بنكه المحلي ، لذا لا بد للمحاسبة إذا أرادت أن تستمر فعلاً لغة للأعمال ، أن توفر لرجل الأعمال هذا ، المعلومات المالية التي يحتاجها عن الشركات والأسواق المالية التي سيتعامل معها أياً كانت جنسيته . معلومات مالية على قدر معقول من المصدقية تقوده إلى إتخاذ القرار الرشيد . والسؤال الذي يطرح هو :

كيف يمكن لمهنة المحاسبة أن توفر مثل هذه المعلومات ، إذا كانت تعد بياناتها بموجب معايير محاسبية متنوعة ، كما يتم فحص تلك البيانات بموجب معايير متنوعة للمراجعة أيضا ؟؟ .

٢ - يركز معارضو الاتساق كثيراً على أوجه الاختلاف البيئية بين الأقطار المختلفة خصوصاً في مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية وذلك سواء كان في مجالات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، لكنهم يتجاهلون عن عمد أيضاً أوجه التشابه الكثيرة القائمة بين أقطار المجموعتين . فحتى لو اختلفت نماذج الهياكل الاقتصادية بينهما إلا أن معظم أقطار العالم تقوم هياكلها الاقتصادية على قطاعين رئيسيين هما : قطاع خاص وقطاع عام . كما أن أياً من هذه الأقطار لا بد وأن يرتبط بالأسواق العالمية إما من خلال التجارة الخارجية ، أو من خلال حركة الأموال ، إضافة إلى ذلك فإن مستخدمي البيانات المالية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول

النامية، لهم نفس الاهتمامات تقريباً وذلك حيال عوامل كالربحية، والسيولة، وتقويم هياكل الأصول أو هياكل رأس المال .

٣ - إذا كان مؤيدو تنوع واختلاف معايير المحاسبة الدولية يبنون مواقفهم هذه على أساس استحالة توحيد تلك المعايير، فإن في موقفهم هذا قدراً معقولاً من الصحة . لكن عليهم أن لا يتناسوا أن هناك فرقاً كبيراً بين هدف توحيد المعايير المحاسبية Standards Uniformity، وهدف توافق أو اتساق هذه المعايير Standards Harmonization، إذ بينما يعني توحيد المعايير إزالة جميع ما بينها من تنوع أو اختلاف Diversity وبصورة إلزامية، فإن اتساقها لا يعني في الحقيقة سوى إزالة التناقضات الجوهرية غير المبررة بينها، وبصورة طوعية واختياراً باستخدام وسائل الحوار والإقناع^(١٠).

ويرى مؤيدو الاتساق بأن ما قد يشوب البيانات المحاسبية من تضليل ينتج في معظمه عما توفره معايير المحاسبة القطرية من بدائل متعددة في مجال السياسات المحاسبية التي يمكن اتباعها سواء في مجالات القياس أو في مجالات العرض والإفصاح . وهي بدائل يساعد استخدامها في كثير من الأحيان على التلاعب بنتائج الأعمال والمراكز المالية . ومن الشواهد الحية على ذلك ما قامت به إدارة شركة كرايزلر خلال فترة السبعينات، حين لجأت - بقصد تغطية مشاكل مالية كانت تعاني منها الشركة - إلى إجراء سلسلة مقصودة من التغييرات في سياساتها المحاسبية المتعلقة بتقويم المخزون، وفي تحديد المعاشات التقاعدية لموظفيها . وقد تمكنت بذلك من تحقيق زيادة صورية في صافي أرباحها المحققة على مدار الأعوام ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٨ بلغت حوالي ١٥٠ مليون دولار^(١١) كما أن دراسة ميدانية لأحد الباحثين على السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية الصادرة من الشركات المساهمة في ٦٤ قطراً، بينت أن المعايير المحاسبية في حوالي ٢٤٪ من أقطار العينة تتيح لهذه الشركات الفرصة أن تتكتم الخروج عن مبدأ الثبات Consistency في تطبيق هذه السياسات^(١٢).

لذا يكفي أن يكون من أهداف اتساق أو توافق معايير المحاسبة الدولية التقليل بقدر الإمكان من فرص اللجوء إلى هذه السياسات البديلة أو ضبط استخداماتها على الأقل .

٤ - إن توفير الفرص لتنوع واختلاف المعايير المحاسبية على المستوى الدولي - كما يطالب معارضو الاتساق بدعوى اختلاف أغراض المحاسبة - يوفر فرصاً واسعة لحدوث اختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية التي تحكم كلاً من عمليتي قياس وعرض البيانات المالية . ذلك ما يؤثر على مصداقية القوائم المالية ويحد من قابليتها للمقارنة .

قياساً على ذلك فمع أن معظم أقطار العالم تفرض معاييرها المحاسبية قياس الربح المددي -

وفقا لمدخل الأصول والخصوم وتطبيقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات محددة على أساس التكلفة التاريخية - نجد أن المعايير المحاسبية المتبعة في هولندا مثلاً والدول الإسكندنافية عامةً، تحدد الربح المادي للمنشأة على أساس المفهوم الاقتصادي للربح والذي بموجبه تقابل إيرادات الفترة المالية بنفقاتها محددة على أساس سعر التكلفة الاستبدالي^(١٨).

كذلك في حين تسمح المعايير المحاسبية لفرنسا بإعادة تقويم الأصول الثابتة وإدراجها في الميزانية بالقيم المعاد تقويمها بها Appraisal Values، فإن معظم معايير المحاسبة القطرية في العالم ومنها المعايير الأميركية لا تميز ذلك^(١٩).

وبالنسبة لمبدأ التحفظ أو الحيطه والحذر Conservatism فمع أنه مبدأ محاسبي متعارف عليه عالمياً، إلا أن دعاة تنوع واختلاف المعايير المحاسبية يجيزون تطبيقه بطرق مختلفة يترتب عليها آثار جوهرية على بيانات القوائم المالية. فالشركات في بعض البلدان كالكويت مثلاً تبالغ في تطبيقه عن طريق المبالغة في تخفيض القيم المدرجة للأصول الثابتة والمخزون في الميزانية وذلك سعياً وراء تكوين احتياطات سرية.

٥ - كما يستشهد مؤيدو الاتساق في تدعيم موقفهم بنتائج عدة دراسات ميدانية أجراها باحثون متعددون للوقوف على مدى ما تلاقيه فكرة الاتساق من دعم وتأييد من قبل ممارسي المهنة في الأقطار المختلفة. ولعل من أبرز هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجرتها شركة Price Water House للمحاسبة على ثلاثة مراحل خلال الأعوام ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٩^(٢٠)؛ وقد انصبت هذه الدراسة على (٢٩) معياراً محاسبياً من المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمتبعة في إعداد البيانات المالية «وقد شملت الدراسة (٣٧) قطراً موزعة جغرافياً، روعي في اختيارها أن تكون النظم المحاسبية المتبعة فيها عينة ممثلة لأنماط النظم المحاسبية المتبعة في بيئات العالم المختلفة وهكذا صنفت هذه الأقطار على النحو التالي :

- ١٢ دولة من دول الكومنولث وتستخدم النموذج المحاسبي البريطاني .
- ٩ دول من دول أمريكا اللاتينية وتتبع النموذج المحاسبي لدول أمريكا اللاتينية .
- ٨ دول من دول وسط أوروبا وتتبع النموذج المحاسبي الإسكندنافي .
- ٨ دول من أقطار عالمية مختلفة تتبع النموذج المحاسبي للولايات المتحدة .

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج هامة كان من أبرزها ما يلي :

أ - أن عدد الأقطار المؤيدة لإصدار معايير متسقة للمحاسبة قد تزايد بشكل ملحوظ على مدار فترة الدراسة. فبالنسبة لسياسة وجوب الإفصاح عن الطرق المتبعة في الاستهلاك مثلاً، فقد ارتفع عدد الأقطار المؤيدة لذلك من ٩ دول بنسبة ٢٤٪ عام ١٩٧٣، ليصل إلى ٢٩ دولة بنسبة ٧٨٪ عام ١٩٧٩ .

ب - من بين الأصول المحاسبية محل الدراسة وعددها (٢٩) تبين أن (٢٤) منها أي بنسبة ٨٣٪ قد لاقت قبولاً عاماً من قبل جميع الأقطار محل الدراسة وعددها ٣٧ دولة .

ج - بتحليل الأصول المحاسبية التي لاقت قبولاً عاماً وعددها (٢٤) وجُـد أنها موجودة أصلاً في ٧ معايير من معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، مما يؤكد أهمية هذه اللجنة في الجهود المبذولة لتوفير الاتساق في معايير المحاسبة الدولية .

د - كما بينت نتائج هذه الدراسة بأن المنظمات المهنية المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية تمارس دوراً نشطاً في إحداث الإتساق المطلوب . وبأنها تسبق غيرها من المنظمات المهنية الأخرى في تحديد معالم هذا الاتساق وذلك بعد أن تبين أن معظم الأصول المحاسبية التي لاقت قبولاً عاماً في الدراسة كانت قد ترسخت في الولايات المتحدة في وقت سابق . وهذا يعني بأن الأصول المحاسبية التي يتوقع أن يتحقق فيها الاتساق العالمي مستقبلاً هي تلك التي تكون قد استقرت فعلاً في الولايات المتحدة .

يُستدل على ذلك بمثالين :

أولهما : أن محاسبة آثار التغيرات في مستويات الأسعار (محاسبة التضخم) . والتي كانت قد لاقت اهتماماً كبيراً في دول أوروبا ، لم تثر اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) - مع أن مقرها في لندن - إلا حديثاً فأصدرت بخصوصها المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٥) . وتفسير هذا التأخير في إصدار المعيار هو أنه لم يثر اهتماماً كبيراً في الولايات المتحدة .

وثانيهما : هو المعيار رقم (٨) من معايير المحاسبة الأمريكية الصادر عن (FASB) بخصوص ترجمة العملات الأجنبية . إذ بسبب الجدل الذي أثير حول هذا المعيار في الولايات المتحدة وما ترتب عليه من تعديلات في المعيار ، فإن المعيار المناظر له في معايير المحاسبة الدولية لم يُقر حتى الآن علماً بأن مسودته وتحمل الرقم (١١) كانت قد أُعدت من قبل اللجنة منذ مدة طويلة^(٣) .

ثانياً : أهمية ومقومات اتساق معايير المحاسبة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية

قبل استكشاف مجالات الاتساق المحتملة بين معايير المحاسبة في كل من دولة الكويت ودولة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية ، وهو موضوع دراستنا التحليلية في الجزء الثاني من البحث ، من المفيد تخصيص هذا الفصل لعرض عنصرين رئيسيين هما :

أ - أهمية ومقومات اتساق معايير المحاسبة الكويتية مع معايير المحاسبة السعودية .

ب - أهمية ومقومات اتساق كل من معايير المحاسبة الكويتية ومعايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية .

أ - أهمية مقومات الاتساق بين معايير المحاسبة الكويتية ومعايير المحاسبة السعودية :

بعد أن توصلنا في الفصل الأول إلى أن تحقيق الاتساق بين معايير المحاسبة على المستوى الدولي يعتبر أمراً هاماً، تصبح ضرورة تحقيق مثل هذا الاتساق على المستوى الإقليمي أمراً مفروضاً منه وفي غاية الأهمية. وقد شهد العالم من قبل عدة محاولات جادة لتحقيق مثل هذا الاتساق على مستويات إقليمية، فتمنحت هذه المحاولات عن تأسيس منظمات مهنية أوكلت إليها مهمة تحقيق هذا الغرض ومن هذه المنظمات على سبيل المثال : كونفدرالية المحاسبين في آسيا وجنوب الباسيفيك (CAPA) التي تأسست عام ١٩٥٧ وقد ضمت (١٩) قطراً. ومنظمة المحاسبين لدول أمريكا اللاتينية (IAAC) التي أسست عام ١٩١٩، ثم اتحاد المحاسبين الأوروبيين (UEA) الذي أسس عام ١٩٥١ من مهنين ينتمون إلى (١٢) قطراً أوروبياً^(٣٧).

وتعتبر كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية عضواً عاملاً في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. وهي مجموعة تشكل في حقيقة الأمر كياناً إقليمياً واحداً تحكمه وإلى حد كبير نفس العوامل البيئية والحضارية، كما أن أقطاره تكاد تعيش نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كذلك لو تفحصنا واقع المهنة المحاسبية في أقطار مجلس التعاون الخليجي لوجدناه متماثلاً بشكل عام. لأن المهنة ما زالت نسبياً في بداية مراحل نموها وتطورها، ولو أنها شهدت في السنوات العشر الأخيرة قفزة نوعية ملحوظة وينسب متفاوتة، بفضل ظروف الانتعاش الاقتصادي التي عمت أقطار المجموعة خلال فترة السبعينات. لكن بفعل غياب المنظمات المهنية المخولة بإصدار المعايير المحاسبية، فقد تأخر صدور معايير محاسبية قطرية في دول مجلس التعاون الخليجي، فباستثناء المملكة العربية السعودية التي دخلت مرحلة إصدار معاييرها القطرية للمحاسبة والمراجعة مع بداية عام ١٩٨٥، ودولة الكويت التي دخلت مرحلة إصدار معاييرها القطرية للمحاسبة فقط مع بداية عام ١٩٨٧، ما زالت مهنة المحاسبة في بقية أقطار المجموعة بلا معايير محاسبية قطرية تحكمها. وهذا ما أدى إلى اعتماد المهنة في تلك الأقطار على كل من معايير وأدلة المحاسبة والمراجعة الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي، وذلك سواء اتخذ هذا الاعتماد الصفة الرسمية أو الإلزامية كما هو الحال في إمارة عُمان، أو اتخذ الصفة الطوعية كما هو الحال في كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة^(٣٨).

إزاء المعطيات الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي، ثم على ضوء توجهاتها المستقبلية لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون في المجالات الحياتية المختلفة والاقتصادية منها على وجه الخصوص، فقد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات المشتركة التي سترتب عليها حتماً توجهات جادة نحو توحيد اللوائح والنظم والتشريعات التي تحكم المهن المختلفة بما فيها المهنة المحاسبية. وعلى هذا الأساس ستكون مسألة إصدار معايير محاسبية خليجية موحدة - أو على الأقل تحقيق الاتساق بين المعايير المحاسبية القطرية في تلك الدول - على رأس الاولويات المطلوبة. ذلك باعتبار أن توفير

مثل هذا الاتساق سيكون عاملاً هاماً في تنشيط المناخ الاستثماري المشترك كما سيشجع انسياب رؤوس الأموال بين أقطار المجموعة عندما يوفر الأساس الضروري لزيادة فعالية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المشتركة بين رعايا تلك الأقطار. هذا بالإضافة إلى أن وجود الهيكل المحاسبي المناسب على مستوى أقطار المجموعة سيشكل عاملاً هاماً للارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي فيها وذلك بفضل وجود القواعد المحددة والواضحة اللازمة لإعداد البيانات المالية ممثلة بالمعايير المحاسبية، بجانب وجود وظيفة محايدة للمراجعة تضمن توفير عامل الثقة في هذه البيانات عن طريق معايير المراجعة. وفي جميع الأحوال ستبقى تجربة كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في إصدار المعايير المحاسبية القطرية مثلاً مُحْتَدَى به ويستفاد منه لدى أية محاولة قد تجرى مستقبلاً إما لإصدار مجموعة المعايير المحاسبية الموحدة التي ستحكم المهنة على مستوى جميع دول المجموعة أو لإصدار المعايير القطرية الخاصة بكل دولة من دول المجموعة على حدة. من هنا تنبع أهمية الدراسة التحليلية للمعايير القطرية لهاتين الدولتين بقصد البحث عن مجالات الاتساق بينها لتعميقها، وكذلك الكشف عن مجالات الاختلاف أو التناقض غير المبررة بينها وإزالتها. وما لا شك فيه أن دعائم ومقومات توفير مثل هذا الاتساق بينها قائمة ومتوفرة للأسباب التالية :

١ - إن إحداث مثل هذا الاتساق يأتي تنفيذاً لتوصيات صدرت فعلاً عن اللجنة الوزارية للتعاون التجاري المنبثقة عن مجلس التعاون، والتي طالبت بتنظيم المهنة المحاسبية عن طريق تحديد مهام المحاسبين والمراجعين ومسؤولياتهم وكذلك مستلزمات القيد في سجل مراقبي الحسابات مع السعي لتوفير الاتساق بين معايير المحاسبة القطرية القائمة في دول المجموعة وبين معايير المحاسبة الدولية^(٢٤).

٢ - كما أن الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت فعلاً أو ستعقد مستقبلاً بين دول مجلس التعاون يمكنها أن تساهم في توفير الاتساق المطلوب بين معايير المحاسبة القطرية لهذه الدول^(٢٥). ذلك لأن اتفاقيات كهذه ستطلب تحقيق التجانس في كل من قوانين الشركات والتشريعات الضريبية وسيساعد هذا التجانس بلا شك على توفير الاتساق بين المعايير المحاسبية .

٣ - تتماثل المشاكل الاقتصادية لكل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى حد كبير. إذ أن اقتصادياتهما هي كعموم اقتصاديات دول مجلس التعاون تعتمد اعتماداً أساسياً على إيرادات النفط مع مراعاة أن مصادر الدخل في السعودية هي نسبياً أكثر تنوعاً منها في الكويت. هذا بالإضافة إلى تشابه التشريعات التجارية، وكذلك التشريعات الضريبية في القطرين تقريباً .

٤ - كما تخضع مهنة المحاسبة في كل من القطرين لهيمنة الجهات الرسمية نظراً لغياب المنظمات المهنية المتخصصة في كليهما. ففي دولة الكويت مثلاً تخضع المهنة كليةً لإشراف ورقابة وزارة

التجارة والصناعة حتى بوجود جمعية مهنية للمحاسبين والمراجعين تنحصر اغراضها في نواح نقابية بحثة كما أنها في بعض الأحيان تشارك في مهام استشارية تقدمها لوزارة التجارة بشأن تنظيم المهنة لكن دون أن يمتد دورها إلى حد السلطة والإلزام وتخضع مهنة المحاسبة في الكويت لأحكام كل من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولأحكام المرسوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات وذلك بالإضافة إلى بعض قواعد قانون الشركات .

أما مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية فتخضع لهيمنة الجهات الرسمية ممثلة بكل من وزارة التجارة ، ومؤسسة النقد السعودية ، وإدارة الدخل والزكاة في وزارة التجارة . ولا يوجد في المملكة أي جمعية مهنية محاسبية ، وتخضع المهنة فيها لقواعد كل من نظام الشركات ، ونظام المحاسبين القانونيين وقوانين ضريبة الدخل والزكاة ، بالإضافة إلى أحكام القرار الوزاري رقم ٦٩٢ الصادر عن وزارة التجارة في ٢٨/٢/١٤٠٦ هـ الموافق ١١/١١/١٩٨٥ م^(٣٧).

ومن جانب آخر يستخدم المهنيون في القطرين نفس المصطلحات المحاسبية تقريبا ، كما تعد البيانات المالية فيها على أساس مفاهيم محاسبية متماثلة .

ب - أهمية ومقومات الاتساق بين معايير المحاسبة في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية .

نذكر هنا بأن الاتساق بين كل من معايير المحاسبة الكويتية ومعايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية لا يعني التوحيد ، كما أنه لا يعني أيضا إلزام المهنيين سواء في دولة الكويت أو في المملكة العربية السعودية بتبني معايير المحاسبة الدولية هكذا دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة في كل من القطرين . وإنما نقصد بهذا الاتساق مجرد السعي نحو البحث عن القواسم المشتركة بين المجموعتين بقصد تحديد مجالات الاختلاف والتناقض بينهما وذلك كأساس لفهم وتعليل الاختلافات المبررة قبل السعي لإزالة الاختلافات أو التناقضات غير المبررة ، كما أن الاتساق يعني أيضاً محاولة استكمال نواحي النقص القائمة في كل من المعايير القطرية للكويت أو السعودية بأحكام أو قواعد مناسبة موجودة في معايير المحاسبة الدولية^(٣٨).

وتكمن أهمية توفير الاتساق بين معايير المحاسبة الكويتية ومعايير المحاسبة السعودية من جهة ، مع معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى في أن مثل هذا الاتساق يوفر للمعايير القطرية في كل من الدولتين أهم شروط وجودها واستمراريتها ، ونقصد بذلك شرط القبول الدولي - Internal Acceptance لهذه المعايير ، خصوصا وأن هذا الاتساق يوفر لهذه المعايير الاعتراف من قبل جميع أعضاء الفيدرالية الدولية للمحاسبين القانونيين التي صدرت عنها معايير المحاسبة الدولية والبالغ عددهم (٩٥) منظمة مهنية متخصصة تعمل في (٧٠) قطراً موزعة في جميع أنحاء

المعمورة، ومنها (٨) منظمات مهنية عربية^(٣٨). ولو أخذنا بعين الاعتبار التزايد الملحوظ لعلاقة أسواق المال في كل من الكويت والسعودية بأسواق المال العالمية، إضافة إلى أنها أصبحت مركزاً متميزاً للأنشطة التجارية للشركات الدولية متعددة الجنسيات، لأدركنا مدى أهمية توفر شرط القبول الدولي للمعايير المحاسبية في كل من الدولتين .

ومن العوامل الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقويم مدى أهمية الانساق بين معايير المحاسبة في كل من الكويت والسعودية مع معايير المحاسبة الدولية، عاملي جودة المعايير وجدواها الاقتصادية Quality & Feasibility of Standards . فاعتبار الجدوى الاقتصادية مثلاً يفرض على الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير تلمس جميع الحلول المتاحة أمامها لإصدار المعايير المناسبة للبيئة وبأقل قدر من التكلفة والجهد . وهذا يعني أن على هذه الجهة أن لا تصر على أن تكون بداية مهمتها من نقطة الصفر، بل عليها الاستفادة من التجارب الأخرى للغير والتي ثبت نجاحها، وإلا تكون كمن يصير الآن على إعادة اختراع العجلة . من هنا فإن انفتاح معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الكويتية على معايير المحاسبة الدولية والاستفادة مما تحويه المجموعة الدولية من قواعد مهنية استقرت وحازت على القبول العالمي، سيوفر بلا شك على البلدين كثيراً من الجهد والموارد الاقتصادية .

أما اعتبار جودة المعايير فهو على صلة وثيقة بعامل مدى توفر الخبرات الفنية والمهنية المتخصصة لوضع هذه المعايير أولاً، ثم متابعتها والاستمرار في تنقيحها وتحديثها وهو الأهم . ولا يختلف اثنان على أن أي قُطر مهما بلغت إمكاناته المادية أو البشرية، فإنه لا يمكن أن يمتلك من الخبرات الفنية والإمكانات المادية اللازمة لوضع المعايير المحاسبية واختبارها ثم تطويرها، ما لدى اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة الدولية (IASB) . إذ تضم هذه اللجنة النخبة من الخبراء والمهنيين المتخصصين سواء من المحاسبين الممارسين، أو من المحاسبين الأكاديميين، جنباً إلى جنب مع ممثلين لجميع قطاعات مستخدمي البيانات المالية كخبراء في التحليل المالي، أو الخبراء العاملين في أسواق المال والبورصات العالمية، وأي من دولة الكويت أو المملكة العربية السعودية - مثلهما في ذلك مثل جميع الدول النامية - لا يمكن أن تتوفر لها مثل هذه الخبرات الفنية والمتخصصة مما يزيد من أهمية توفير الانساق بين معاييرها المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية .

الجزء الثاني
دراسة تحليلية مقارنة بين معايير المحاسبة
في كل من الكويت والسعودية ومعايير المحاسبة الدولية
«أولاً»
مجال الدراسة المقارنة

أصدرت وزارة التجارة السعودية بتاريخ ١٤٠٦/١٢/٢٨ هـ الموافق ١٩٨٥/١١/١١ م قراراً وزارياً رقم (٦٩٢)، يقضي باعتبار بيان أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعايير العرض والإفصاح العام، مرجعاً رسمياً يسترشد به جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بالعمل في المملكة^(٣١).

كما أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية بتاريخ ١٩٨٧/١/١٠ قراراً وزارياً يحمل الرقم (١٠)، يقضي بإلزام الشركات والمؤسسات المالية بجميع أنواعها القانونية أن تعد قوائمها المالية بدءاً بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٦ بالقواعد والأسس المحاسبية المرفقة بذلك القرار والموضحة في ثلاثة أدلة محاسبية هي :

- (١) الدليل الأول ويغطي قواعد الإفصاح المطلوب في البيانات المالية .
- (٢) الدليل الثاني ويغطي محاسبة الاستثمار .
- (٣) الدليل الثالث ويغطي محاسبة العقار^(٣٢).

ومع أن المعيار السعودي ، والأدلة الكويتية الثلاثة لا تمثل في الحقيقة سوى مجرد حلقة واحدة في سلسلة طويلة من المعايير المحاسبية الواجب إصدارها في كل من البلدين لتغطية جميع القواعد والأسس اللازمة لإعداد البيانات المالية فيها ، إلا أن أهميتها تنبع كما نرى من عاملين رئيسيين هما :

١ - إن المعيار السعودي والأدلة الكويتية تشكل أول مبادرة تحدث في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي على طريق إصدار معايير قُطرية معتمدة وملزمة لمهنة المحاسبة . إذ بخلافهما لم يصدر عن أية دولة أخرى في المجموعة أية معايير محاسبية حتى الآن^(٣٣).

٢ - إن صدور ذلك المعيار ، وتلك الأدلة في كل من البلدين عن جهة رسمية هي وزارة التجارة له في حد ذاته دلالة هامة تشير إلى إدراك الجهات المسؤولة في البلدين لأهمية مهنة المحاسبة من جهة ، ولأهمية وجود معايير محددة مقننة وملزمة لهذه المهنة من جهة أخرى ، خصوصاً في غياب المنظمات المهنية المختصة بإصدار وتطوير المعايير المحاسبية والرقابة على تنفيذها .

من هنا كان اختيارنا لتجربتي الكويت والسعودية في إصدار المعايير المحاسبية مجالاً لدراستنا التحليلية المقارنة . باعتبارهما نموذجاً يمكن الاحتذاء به من قبل بقية دول مجلس

التعاون الاخرى . وعليه فإن محاولة منا لاستكشاف مدى ما يتوفر بين المعايير المحاسبية الصادرة في البلدين من اتساق ، أو اختلاف أو تناقض يمكن الاستفادة منها في أية محاولة مستقبلية تهدف إلى إصدار معايير محاسبية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي .

ولكي تتسم المقارنة بالموضوعية قمنا بما يلي :

١ - اخترنا مجموعة معايير المحاسبة الدولية (IAS) مقياساً أو معياراً نحتكم إليه في تقويم مدى الاتساق أو الاختلاف القائم بين المعايير المحاسبية في الكويت والسعودية . ذلك على أساس أن المعايير الدولية تلاقي قبولاً عالمياً واسعاً بوصفها النموذج المناسب لخلق الاتساق بين المعايير المحاسبية القطرية . خصوصاً بعد أن روعي في وضعها أن تكون مرنة بكيفية تناسب المتطلبات الخاصة للبيئات العالمية المختلفة .

٢ - كما اخترنا من كل من المجموعات الثلاث «معيار الإفصاح العام» مجالاً للمقارنة وقد اخترنا هذا المعيار بالذات لسببين :

أولهما : أنه - أي معيار الإفصاح العام - يمثل القاسم المشترك المتوافر حالياً بين كل من معايير المحاسبة الكويتية والسعودية والدولية .

ثانيهما : أنه يعتبر من أكثر المعايير المحاسبية أهمية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية ، نظراً لتحكمه بالركيزتين الأساسيتين للبيانات المالية المنشورة ، وهما عملية إعداد هذه البيانات من جهة ثم عملية عرضها من جهة أخرى .

لكن أهم مشكلة صادفتنا في دراستنا التحليلية المقارنة ، كانت في حصر القواعد والأسس المحاسبية التي تحكم الجوانب المتماثلة للإفصاح المطلوب في البيانات المالية وقد زادت هذه المشكلة في معايير المحاسبة الدولية ، لأنه في حين تركزت قواعد العرض والإفصاح بالنسبة للمعايير الكويتية والسعودية في معيار واحد في كل منهما هما :

(١) دليل البيانات المالية رقم (١) في الكويتية .

(٢) معيار العرض والإفصاح العام في السعودية .

فإن قواعد الإفصاح العام وردت في الدولية موزعة على خمسة معايير متفرقة هي :

(١) المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) ، الإفصاح عن السياسات المحاسبية .

(٢) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣) ، القوائم أو البيانات المالية الموحدة .

(٣) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) ، المعلومات واجبة الإفصاح في البيانات المالية .

(٤) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) ، البنود غير العادية والتغيرات في السياسات المحاسبية .

(٥) المعيار المحاسبي رقم (١٠) ، الالتزامات والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

هذا ولقد غطت الدراسة المقارنة (١٠) عناصر رئيسية ترتبط بمعيار الإفصاح عن المعلومات الواردة في القوائم المالية هي :

- ١ - الإطار العام لتطبيق معايير الإفصاح .
- ٢ - الإفصاح في قائمة المركز المالي .
- ٣ - الإفصاح في قائمة الدخل .
- ٤ - الإفصاح في قائمة التغيرات للمركز المالي .
- ٥ - الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة والتغيرات الحادثة فيها .
- ٦ - الإفصاح عن التغير في التقديرات المحاسبية .
- ٧ - الإفصاح عن تصحيح الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية .
- ٨ - الإفصاح عن الأرباح والخسائر المحتملة أو الطارئة .
- ٩ - الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .
- ١٠ - الإفصاح في القوائم المالية الموحدة .

أما في تحليل نتائج الدراسة والوقوف على مدى الاتساق في المعايير المحاسبية محل الدراسة ، فقد اعتبرنا قواعد وأسس الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية بمثابة المقياس للحد الأدنى من الإفصاح الواجب في البيانات المالية . ذلك باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية وضعت على أساس أنها تشمل فقط القواعد والأسس المحاسبية العامة للإفصاح تاركة بعد ذلك لكل قطر أن يضيف في معاييرهِ القُطرية الخاصة ما يراه مناسباً من تفاصيل إضافية تلي الاحتياجات الخاصة للبيئة . وبناء عليه صنفنا مراتب الاتساق المتواجد بين المعايير السعودية والكويتية على النحو التالي :

- (١) تماثل : ويعبر عن تطابق تام أو تماثل في قواعد الإفصاح القطرية مع المعايير الدولية .
- (٢) اتساق : ويعبر عن اتساق كاف أو مناسب بين المعايير القطرية والدولية .
- (٣) لا يوجد اتساق : ويعبر عن اختلاف أو تناقض قائم بين قواعد الإفصاح في المعيار القطري مع نظائرها في المعايير الدولية .
- (٤) لا ينطبق (أو قصور) : وتمثل الحالات التي لا تتواجد في المعيار القطري قواعد مناظرة لقواعد ضرورية للإفصاح توفرها المعايير الدولية .
- (٥) اتساق إضافي : وتمثل الحالات التي يوفر خلالها المعيار القطري إفصاحاً مفيداً لا تحويه قواعد الإفصاح في المعايير الدولية .

المجال	الموضوع	معييار الإفصاح الدولي	معييار الإفصاح الكويتي	معييار الإفصاح السعودي	مدى الانساق
أولاً : الإطار العام لتطبيق المعييار	١ - نطاق تطبيق المعييار	يطبق على البيانات المالية لأية مشاة تجارية ، أو صناعية أو ذات أعمال مختلفة بدون تحديد لتشملها القانوني	يطبق على البيانات المالية للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية بدون تحديد لتشملها القانوني	يطبق على القوائم المالية للمؤسسات المسجلة للربح بصرف النظر عن شكلها النظامي أو طبيعة نشاطها	تتأثر بين المعايير الثلاثة ، فيما عدا أن المعيار السعودي نص صراحة على انطباق الإفصاح المحدد فيه على المنشآت المسجلة للربح ، في حين أنشأ المعيار الدولي والكويتي لذلك ضمناً فقط
	٢ - القوائم المالية المشمولة بالمعييار	يطبق معيار الإفصاح على البيانات المالية التالية : ١ - الميزانية العمومية ٢ - قائمة الدخل أو بيان الأرباح والخسائر ٣ - قائمة الأرباح والخسائر	١ - الميزانية العمومية ٢ - بيان الأرباح والخسائر والأرباح المدورة ٣ - الإيضاحات واية بيانات أخرى مفسرة تعتبر جزءاً من البيانات المالية	١ - قائمة المركز المالي ٢ - قائمة الدخل ٣ - قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الشروع ٤ - قائمة مصائد الأصول واستخداماتها ٥ - إيصاحات القوائم المالية	انساق بين المعيارين السعودي والسعودي ولو أن المعيار السعودي يلزم بنشر قائمة إضافية هي قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الشروع وهذا في رأينا لا يتل خروجا على الانساق لأن المعيار الدولي حدد الحد الأدنى للإفصاح وترك للأعضاء تقديم المزيد من الإفصاح حسب ظروفهم . لا يوجد انساق بالنسبة للمعييار الكويتي لأن المعيار الكويتي لم يلزم بنشر قائمة التغيرات في المركز المالي رغبة عن أهميتها الزائدة لستخدامي البيانات المالية . وقد ارتكز المعيار في ذلك على أن قانون الشركات الكويتي لا يلزم بنشر هذه القائمة لكن رأينا هو أن اللجنة التي وضعت المعيار الكويتي كان عليها أن تغطي القصور الحاصلة في قانون الشركات وذلك أسوة بما فعل المعيار السعودي حيث قانون الشركات السعودي هو الآخر لا يلزم الشركات بنشر قائمة للتغيرات في المركز المالي .

التساق بين المعيارين الدولي والسمودي مع مراعاة أن المعيار السمودي أولى اهتماماً كبيراً لاعتبار الأهمية النسبية في تحديد الإفصاح. لكن المعيار السمودي يني الأهمية النسبية للبند على اعتبارين فقط هما : نوعية البند ثم قيمته النسبية في حين يضيف المعيار الدولي لها اعتباراً ثالثاً هو تاريخ حدوث البند، أما بخصوص المعيار الكويتي فمع أنه لم يشر في صلبه إلى الفروض والمفاهيم والسياسات التي تحكم اعداد البيانات المالية إلا أنه يفهم ضمناً بأنه يتبنى نفس تلك المنهجية في المعيار الدولي لأنه مترجم حرفياً عنه .	1- الوحدة الحسابية 2- الاستمرارية 3- اعداد التقارير المالية 4- القضاة (المقابل) 5- الأهمية النسبية	لا يطبق	تعتمد البيانات المالية وتبويب وفقاً للفروض والمفاهيم والسياسات المحاسبية التالية : 1- الاستمرارية 2- الاتساق (البات) 3- الاستحقاق 4- التحفظ 5- الجوهر فوق الشكل 6- الأهمية النسبية	3- الفروض والمفاهيم والسياسات المحاسبية التي تحكم إعداد وتبويب القوائم المالية .	اتساق بين المعايير الثلاثة	لم ينص المعيار على شكل محدد ولمزم لعرض القوائم المالية وإنما عرض غافج تلك القوائم ليرحط فيها تركيز واضح على الشكل البراسي دون الألفي بالنسبة لجميع القوائم فيما عدا قائمة المركز المالي التي عرضها بشكلين أفقي ورأسي وترك للمنفعة حرية الاختيار بينها حسب ظروفها .	لم يقترح شكلاً عدداً لعرض البيانات المالية أو أسس تبويبها . وإنما ترك هذه المسألة خاضعة لظروف المنشأة وإن قدم غافج عامة لعرض القوائم المالية وتبويبها في ملحق مع المعيار لكنه لم يلزم باتباعها .	لا يقترح المعيار شكلاً معيناً لعرض البيانات المالية فالتبويب والترتيب النبع في المعيار مبني على أهمية البند التي تؤثر في البيانات المالية لمعظم المؤسسات التجارية والصناعية وترك للمنشأة اختيار شكل القوائم المالية وأسس تبويبها بما يتفق مع الظروف (١/٧) (١/٩) (٣/٤)	4- شكل القوائم المالية وأسس تبويبها	اتساق بين المعايير الثلاثة مع ملاحظة أن المعيار الكويتي أفضل النص عن الإفصاح عن الشكل القانوني للمنشأة . كما يلاحظ أن المعيار السمودي	1- يجب أن يعطى لكل قائمة مالية عنوان يعبر عن محتواها . ويوضح اسم المنشأة التي أصدرتها وشكلها النظامي	1- يجب الإفصاح عن الشركة ، البلد ، تاريخ الميزانية والفترة التي تغطيها البيانات المالية ، مع وصف موجز لطبيعة أنشطة	يراعى في عرض وتبويب البيانات المالية ما يلي : 1- يجب ذكر اسم المنشأة ، وبلد التسجيل ، وتاريخ الميزانية	5- قواعد عامة للإفصاح
--	---	----------------	---	---	-----------------------------------	---	---	---	--	--	---	---	--	------------------------------

المجال	الموضوع	مميز الإفصاح الدولي	مميز الإفصاح الكويتي	مميز الإفصاح السعودي	مبادئ الاستساق
		والفترة المالية التي تغطيها البيانات المالية. مع وصف موجز لطبيعة أنشطة المنشأة وشكلها القانوني والعملة التي تعبر عنها البيانات المالية (٥/٧) ٢- يجب أن لا تدمج بنود هامة بعضها مع بعض، كما يجب عدم إجراء مقاصة فيما بينها. (٥/٨) ٣- يجب أن تظهر البيانات المالية أرقاماً مقارنة للفترة السابقة (٥/٩)	العملة، والعملة التي تعبر عنها البيانات المالية . ٢- تجمع البنود الهامة مع مراعاة فصل البنود الهامة ومنع دمجها أو إجراء المقاصة بينها . ٣- الأرقام المقارنة للفترة السابقة واجبة وفي حالة إعادة تصنيف هذه الأرقام يجب إفصاح ذلك . دليل رقم (١)	(٥٨٩) ٣- يجب عرض القوائم المالية مقارنة وعند إعدادها يجب أن تحتوي الإفصاحات على المعلومات المتعلقة بكافة المدد المالية التي تشملها القوائم، كما يجب إفصاح أية تغييرات في أسس عرض عناصر القوائم المالية من مدة لأخرى . (٥٩٠) ٤- يجب إعطاء عناوين للإفصاحات المرتقة بالقوائم المالية. كما يجب ترفيق هذه الإفصاحات ويشار لها في القوائم المالية	إضافة النص على ضرورة عرضية وترقيم الإفصاحات المرتقة بالقوائم المالية وهذا الأمر مطبق بحكم العرف في الكويت .

ثانياً : قائمة المركز المالي	١ - التسمية	الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)	الميزانية العمومية	قائمة المركز المالي	تقابل بين المعايير الثلاثة لأن التسميتين متعارف عليهما
	٢ - الشكل والتبويب	مبوبة لكن دون تحديد أساس ملزم للتبويب وتركزت أساس تبويبها خصامها لظروف المنشأة وطبيعة نشاطها	مبوبة ودون تحديد أساس ملزم للتبويب وتركزت ذلك لظروف المنشأة وطبيعة نشاطها . لكن جرى العرف على ترتيب الأصول والخصوم وفقاً لسيولتها والخصوم وفقاً لأجل استحقاقها (١) ملحق الدليل رقم (٣/٤)	مبوبة وفقاً للدرجة السيولة بالنسبة للأصول وأجل الاستحقاق بالنسبة للخصوم ، لكنها أجمعت على قائمة المركز المالي بدون عرض قائمة المركز المالي بدون تبويب في البنات التي تكون فيها الأصول والخصوم المتداولة ذات أهمية نسبية منخفضة (٥٩٦)	تقابل بين المعايير الثلاثة
	٣ - اعتبارات خاصة بالإفصاح عن مفردات الأصول	لا يطبق	لا يطبق	١ - يجب مراعاة فصل الأصول النقدية عن الأصول غير النقدية (٣) وكذلك فصل الأصول الخاصة لأسس مختلفة في قياس قيمتها أو الخاصة تحديد قيمتها (٣) ويتم ذلك الفصل إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات المرفقة بها (٦٠٠)	إفصاح إضافي في المعيار السعودي ونحن نرى أن هذا النص في المعيار السعودي يوفر ميزة تجعل ترتيب الأصول بالتراتبية أكثر ارتباطاً بفهوم التدفقات النقدية ويسهل من عملية تحليل قائمة المركز المالي .
	لا يطبق	لا يطبق	لا يطبق	٢ - تستبعد من الأصول المتداولة الأموال المخصصة فيها لسداد ديون طويلة الأجل في المستقبل حتى لو كانت غير مجبة في حسابات خاصة (٥٩٦)	

البحال	الموضوع	مميز الإفصاح الدولي	مميز الإفصاح الكويتي	مميز الإفصاح السعودي	مسمى الانساق
	٤ - إيضاحات خاصة بالأصول	لا يوجد نص ملزم بذلك لكن ذلك متبع بحكم المرف	لا يوجد نص ملزم بذلك لكن متبع بحكم المرف	٣ - يجب إبراز جملة الأصول المتداولة وجملة الأصول غير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي . ١٥٩٨١	٣ - يجب إبراز جملة الأصول المتداولة وجملة الأصول غير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي . ١٥٩٨١
	٤ - إيضاحات خاصة بالأصول	١ - يراعى إظهار الإفصاحات الخاصة الثانية بالأصول : ١ - سعر السوق للاشتراكات المتداولة إذا اختلف عن سعرها المبني فيه ٢ - إيفصاح مستقل بالأصول المؤجرة أو المتارة بالتقسيط ٣ - طريقة الاستهلاك ونسبة الإستهلاك ٤ - أية استبعادات غير عادية من الأصول المتداولة ٥ - القيود المفروضة على التصرف بالأصول	١ - سعر السوق للاشتراكات المتداولة إذا اختلف عما هو مبني في السجلات ٢ - الأصول المؤجرة أو المتارة بالتقسيط ٣ - طريقة ونسبة الاستهلاك ٤ - أية استبعادات غير عادية تتم من الأصول المتداولة خلال الفترة ٥ - القيود المفروضة على التصرف بالأصول	١ - إيفصاح بالبنود النقدية والبنود غير النقدية من الأصول المتداولة وغير المتداولة ٢ - إيفصاح بالأصول المتداولة وغير المتداولة التي تخضع لقياس مختلفة	١ - إيفصاح إضافي في الميزان العمومي ٢ - يجب أن يراعى إيسا في صلب قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات الرفقة بها، الفصل بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية ٣ - يستبعد من الأصول المتداولة تلك الالتزامات التي تحت شأها
	٥ - اعتبارات خاصة بالإفصاح عن مفردات الأصول	لا يطبق	لا يطبق	١ - يجب أن يراعى إيسا في صلب قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات الرفقة بها، الفصل بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية ٢ - يستبعد من الأصول المتداولة تلك الالتزامات التي تحت شأها	١ - إيفصاح إضافي في الميزان العمومي ٢ - يجب أن يراعى إيسا في صلب قائمة المركز المالي أو في الإفصاحات الرفقة بها، الفصل بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية ٣ - يستبعد من الأصول المتداولة تلك الالتزامات التي تحت شأها

ترتيبات تعاقبية لسدادها من غير الأصول المتداولة مثل قرض قصير الأجل يستحق السداد ثم تم التعاقد على تمويل سداه من قرض طويل الأجل. (١٠٣) ٣- يجب إبراز جملة الخصوم المتداولة وجملة الخصوم غير المتداولة في صلب قائمة المركز المالي (١٠٥)	لا يطبق	لا يطبق	٦- إيضاحات خاصة بالخصوم	اتساق بين المعايير الثلاثة
١- المبالغ المستحقة من ذمم أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين والمساهمين ٢- المبالغ المستحقة من ذمم الشركات التابعة التي لم ترحد قوائمها المالية ٣- المبالغ المستحقة من ذمم الشركات القائمة ٤- الالتزامات المضمونة لرهن الأصول المستخدمة كرهن أو كضمان لهذه الالتزامات (١٠٧)	لا يطبق	١- خصصت المائتات ٢- القوائم المستحقة ٣- الذمم الدائنة لأعضاء مجلس الإدارة ٤- الذمم الدائنة للشركات التابعة والزمنية ٥- معدلات فوائد القروض وشروط السداد ٦- الالتزامات الطارئة ٧- الضمانات المغطاة على الخصوم الدليل رقم (١)	يراعى إظهار الإيضاحات الخاصة التالية بالخصوم : ١- خصصت المائتات ٢- القوائم المستحقة ٣- الذمم الدائنة لأعضاء مجلس الإدارة ٤- الذمم الدائنة للشركات التابعة أو الزمنية ٥- معدلات فوائد القروض وشروط السداد ٦- الالتزامات الطارئة ٧- الضمانات المغطاة على الخصوم (٥/١٠)	٧- اعتبارات خاصة بالإفصاح بحقوق المساهمين
اتساق بين المعايير الكويتي والدولي ولا يوجد اتساق مع المعيار السعودي . كما يلاحظ أيضا أن المعيار الكويتي أهمل الإفصاح عن الأسهم المتداولة	يوجب المعيار السعودي عرض حقوق المساهمين على النحو التالي : ١- رأس المال المدفوع بما فيه علاوة الاصدار ٢- النسخ الرأسمالية	١- رأس المال المبرع به والمصدر ٢- رأس المال غير المدفوع ٣- عدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية للسهم ٤- الحقوق الأخرى الدالة على	يجب الإفصاح عن المعلومات التالية في حقوق المساهمين : ١- رأس المال المبرع به والمصدر ٢- رأس المال غير المدفوع ٣- عدد الأسهم المصدرة والقيمة	٧- اعتبارات خاصة بالإفصاح بحقوق المساهمين

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح الدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مبدأ التساوق
ثالثاً : قائمة الدخل	١ - أساس تحديد صافي دخل الفترة المحاسبية	الاسمية للسهم ٤ - الحقوق والالتزامات والقيود المفروضة على توزيعات الأسهم ٥ - الأسهم المأذون بها ٦ - الأسهم المحتفظ بها لكي تصدر بموجب خيارات ٧ - علاوة الإصدار ٨ - فائض إعادة التقييم ٩ - الاحتياطي ١٠ - الأرباح المرحلة (٥/١٧)	حركة الفترة وأية قيود على توزيعات الأسهم . ٥ - علاوة الإصدار ٦ - فائض إعادة التقييم ٧ - الاحتياطي ٨ - الأرباح المرحلة الدليل رقم (١)	٣ - الاحتياطي والأرباح المبقاة (المخصص) ٤ - الأرباح المبقاة غير المخصصة (المرحلة) (١٠٩)	كما هو الحال في المعيار الدولي، وفي رأينا أنه من المفضل أن يفسح عن هذه المعلومة حسب المعيار الكويتي أيضاً خصوصاً بعد صدور القانون الذي يسمح للشركات المدرجة بالبورصة أن تشتري في حدود نسبة مئوية معينة من أسهمها المصدرة^(٣٩)، كذلك يلاحظ أن المعيار السعودي يوجب الإفصاح عن النفع الرأسمالي لكنه في الوقت نفسه لا يوجب الإفصاح عن فائض إعادة التقييم .
		يتبنى المعيار المدخل الشامل أو ما يعرف بـمدخل الأصول والخصوم أساساً لتحديد صافي الربح للفترة (٨/٦)	لم يوضح المعيار صراحة المدخل المتبع لتحديد صافي ربح (أو خسارة) الفترة، وإنما يفهم ضمناً أنه يسلك نفس المدخل المتبع في المعيار الدولي وهو المدخل الشامل وذلك كما يظهر من	يتبنى المعيار المدخل الشامل المعدل لتحديد صافي الربح (أو الخسارة) للفترة المحاسبية . مع مراعاة استبعاد النفع الرأسمالي التي قد تحصل عليها المنشأة من غير المالكين من إطار تحديد صافي الدخل لنصف مبانسة إلى صافي الأصول . أما النفع الإيرادية فتدخل في إطار تحديد صافي الدخل . (٣٩٦)	تتأمل بين المعايير الثلاثة إذ يلاحظ أن المعايير الثلاثة تتبنى المدخل الشامل لتحديد صافي دخل الفترة المحاسبية والذي توجبه يعرف الدخل وبأنه يتضمن كافة التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة فيما عدا التغيرات الناتجة عن استثمارات المالكين أو التوزيعات عليهم^(٣٩) . وطبقاً لهذا المفهوم للمدخل تعتبر النفع الرأسمالية مثل النفع الإيرادية جزءاً من دخل المنشأة كما هو الحال في المعيار الأمريكي . لكن المعيار السعودي استبعد النفع الرأسمالية من مكونات صافي الدخل ، أما العياران الدولي والكويتي فلم

يتعرضا للذكر أي من النسخ الإبراهيمية أو النسخ الرسولية.				٢ - شكل القائمة وتوزيعها
تقابل بين المعيارين الدوليين والكويتي، واتساق مع المعيار السعودي. لكننا نرى أن المعيار السعودي يوفر إيفاسحا أو فرفر عن مصادر الدخل مما يريد من القائمة المحققة لمستخدمي البيانات المالية خضوعاً بتركيزه على وجوب الإفصاح عن صفاتي الدخل من الأعمال المستمرة، وأثار البند غير العادية أو الاستثنائية وكان يجدر بالمعيار الكويتي أن يراعي ذلك في تقديرنا خصوصاً وأنه صدر في مرحلة ما زال الاقتصاد الكويتي يعاني فيها من آثار أزمة سوق النفط حيث يلعب الإفصاح عن مصادر الدخل حالياً دوراً هاماً في معالجة أسبابها وآثارها.	قائمة متعددة المراحل توضح ما يلي : ١ - الدخل من الأعمال الرئيسية (لستمرة) ٢ - الدخل من الأعمال غير المستمرة ٣ - صفاتي الدخل قبل البنود الاستثنائية ٤ - صفاتي الدخل (٦١٠)	لم يجدد المعيار شكلاً معيناً لبيان الأرباح والخسائر المدورة وإنما فقط أكد على التصريح المنفصل للبند غير العادية مع شرح طبيعتها. الدليل رقم (١)	لم يجدد المعيار شكلاً معيناً للقائمة، لكنه يؤكد فقط على التصريح المنفصل للبند غير العادية مع شرح طبيعتها (٨/٩)	
تقابل حيث أن التسميات الثلاثة متطابقة	قائمة الدخل	بيان الأرباح والخسائر والأرباح المدورة.	قائمة الدخل أو بيان الأرباح والخسائر	٣ - التسمية
تقابل فيما بين المعيارين الدوليين والسعودي. بينما لم يتعرض المعيار الكويتي صراحة لتعريفها.	يقصد بالبنود الاستثنائية المكاسب أو الخسائر الناتجة عن أحداث لا ترتبط بعمليات الوحدة المحاسبية، كما لا تتعلق بوقف جزء منها. (٦١٣)	لا يطبق	البنود غير العادية أو الاستثنائية يقصد بها الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أحداث أو معاملات تختلف عن النشاط العادي للمنشأة، وهي بذلك لا يتوقع حدوثها بصورة متكررة أو منتظمة (٨/٣)	٤ - تعريف البنود غير العادية

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح الدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مبدأ الانساق
٥ - أسس الإفصاح عن البنود غير العادية	٦ - الاعتبارات النوعية للإفصاح عن مقدرات قائمة الدخل	أوجب المبدأ الدولي الإفصاح عن البنود غير العادية منفصلة . دون مراعاة لاعتبار الأهمية النسبية	أوجب المبدأ الكويتي الإفصاح عنها دون ذكر معيار الأهمية النسبية الدليل رقم (١١)	أوجب المبدأ السعودي الإفصاح عنها منفصلة متى كانت هامة نسبياً كجزء من صافي الدخل	انساق بين المبادئ الثلاثة
٦ - الاعتبارات النوعية للإفصاح عن مقدرات قائمة الدخل	٦ - الاعتبارات النوعية للإفصاح عن مقدرات قائمة الدخل	لم يحدد المبدأ اعتبارات نوعية عديدة ، وإنما نص صراحة على وجود الإفصاح عن البنود التالية : ١ - المبيعات وتكلفة المبيعات وأية إيرادات أخرى ناتجة عن النشاط بحيث تكون منفصلة حسب النشاط ٢ - الاستهلاك والمخصصات ٣ - المصروفات الإدارية والعمومية ٤ - القوائد الدائنة ٥ - العائد من الاستثمارات ٦ - القوائد المدينة ٧ - المصروفات غير العادية ٨ - الإيرادات غير العادية ٩ - المعاملات الهامة مع الشركات التابعة ١٠ - صافي الربح (٥/١٨)	لم يحدد المبدأ أية اعتبارات نوعية عديدة ، وإنما نص صراحة على وجود الإفصاح عن البنود التالية : ١ - المبيعات وتكلفة المبيعات وأية إيرادات أخرى ناتجة عن النشاط بحيث تكون منفصلة حسب النشاط ٢ - الاستهلاك والمخصصات ٣ - المصروفات الإدارية والعمومية ٤ - القوائد الدائنة ٥ - العائد من الاستثمارات ٦ - القوائد المدينة ٧ - المصروفات غير العادية ٨ - المصاريف غير العادية ٩ - الإيرادات غير العادية ١٠ - المعاملات الهامة مع الشركات التابعة ١١ - صافي الربح الدليل رقم (١)	حدد معيار العرض والإفصاح العام اعتبارات نوعية تسترشد بها في تحديد ما يجب الإفصاح عنه من بنود قائمة الدخل . ومن هذه الاعتبارات على سبيل المثال : فصل المصروفات المرتبطة بالمدّة عن المصروفات المرتبطة بالنتج وجمعه . وقد نص المبدأ صراحة على وجوب إظهار البنود التالية كل كبد مستقل في قائمة الدخل : ١ - صافي المبيعات (أو صافي إيراد التشغيل) ٢ - تكلفة المبيعات أو تكلفة الحصول على الإيراد ٣ - إجمالي الربح ٤ - مصروفات التشغيل مع وجوب إظهار كل من مصروفات البيع والمصروفات الإدارية منفصلة . ٥ - الدخل من العمليات الرئيسية	قال بين المبادئ الدولي الكويتي وانساق مع المبدأ السعودي . أما المبدأ السعودي فقد أعطى إيضاحاً أكثر عن مصادر الدخل مما يوزع معلومات إضافية على درجة كبيرة من الأهمية لتقييم أداء أو ربحية المنشأة.

٦ - الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية والنتيجة من العمليات المرضية أو الفرعية للمنشأة مع الوحدات الأخرى وتأثير الظروف والأحداث الأخرى عليها شريطة ألا تكون تلك المكاسب أو الخسائر استثنائية.	٧ - صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية.	٨ - صافي الدخل (أو الخسارة) كما يجب إبراز أية إعانات أو منح حكومية إيرادية (تشغيلية) في صلب قائمة الدخل ولكن في آخر مرحلة أي عقب إظهار منحة الأرصدة قبل الإعانات.	(٦١٥)	
تتماثل بين المعيارين السعودي والدولي.	قائمة مصادر واستخدامات الأموال	لا يطبق (ليست مشمولة ضمن البيانات المالية واجبة النشر)	قائمة التغيرات في المركز المالي أو قائمة مصاصر الأموال واستخداماتها.	١ - التسمية
انساق بين المعيارين السعودي والدولي. مع مراعاة أن تعريف المعيار الدولي للموارد المالية يبدو أكثر اتساعاً من تعريفه حسب المعيار السعودي.	يعطي المعيار مصطلح (الأموال) مادلين هما : ١ - الأموال بمعنى النقد إذا كانت معظم الأصول والخصوم المتداولة مالية بطبيعتها (٦٢١)	لا يطبق	يعطي المعيار مصطلح (الأموال) مادلين هما : ١ - الأموال بمعنى النقد أو ما يوازي النقد. ٢ - الأموال بمعنى رأس المال العامل. (٧/٤)	٢ - تعريف الأموال (الموارد المالية)
				٣ - قائمة التغيرات في المركز المالي

المجال	الموضوع	ميدار الإفصاح الدولي	ميدار الإفصاح الكويتي	ميدار الإفصاح السعودي	مدى الانساق
	٣- شكل القائمة	يعرض المييار نموذجين لعرض البيانات في القائمة : أولهما تمثل قائمة متوزنة لتظهر مصادر الأموال واستخداماتها. وثانيهما تظهر الفرق بين مصادر الأموال واستخداماتها عملاً في التغير. إحداهما في رأس المال العامل. ولا يلزم المييار اتباع أي من النموذجين بل ترك ذلك لاختيار المنشأة وحسب النموذج السائد في البيئة التي تعمل بها. وما يكفل تقديم معلومات أوفر. (٧/١٨)	لا ينطبق	يعرض المييار أربعة نماذج لعرض القائمة : أولها : قائمة متوازنة على أساس أن الأموال تمثل رأس المال العامل وثانيها : قائمة غير متوازنة على أساس أن الأموال تمثل رأس المال العامل وثالثها : قائمة متوازنة على أساس أن الأموال تمثل النقد ورابعها : قائمة غير متوازنة على أساس أن الأموال تمثل النقد ويترك للمنشأة اختيار الشكل المناسب منها بما يكفل إظهار مصادر الأموال واستخداماتها وعمليات والاستثمار والتحويل الأخرى بصورة واضحة.	انساق بين المييارين السعودي والدولي
	٤- اعتبارات الإفصاح في قائمة التغيرات في المركز المالي	يجب الإفصاح عما يلي في بيان التغيرات في المركز المالي : ١- الأموال الناتجة عن التشغيل والأموال المستخدمة فيه منفصلة عن المصادر والأستخدامات الأخرى للأموال. (٧/٢١) ٢- أية بنود غير عادية لا تشكل	لا ينطبق	١- الأموال التولدة عن العمليات وكذلك الأموال المستخدمة في العمليات ٢- البنود غير العادية. (١٦٣) ٣- التغيرات في المركز المالي والتي ترتبط بعمليات استثمار أو تحويل لا تؤثر على الأموال مثل:	تأمل بين المييارين السعودي والدولي فبما عدا أن المييار السعودي أوجب الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي التي لا يترتب عليها حركة في الأموال في ذيل القائمة في حين تترك المييار الدولي هذه المسألة بدون تحديد.

	إصدار أسهم رأس مال لاقتناء أراضي إقتناء مقابل إصدار أسهم رأس مال وتبرز في ذيل القائمة (١٢٥)		جزءاً من النشاط العادي (٧/٢١) ٣- أية تغيرات في المركز المالي تمثل عمليات استثمار أو تمويل لا تؤثر على الأموال مثل إصدار أسهم عادية لتسديد قرض طويل الأجل تسديد قرض طويل الأجل مقابل إصدار أسهم عادية. (٧/١١)	
إفصاح إضافي مع مراعاة أن المعيار السعودي يوفر بذلك معلومات إضافية مفيدة	إحداث تسويات في أرقام القوائم المالية المقارنة لدد سابقة ينبغي تعديل أرقام القوائم المالية المقارنة لمصادر واستخدامات الأموال المدة عن نفس المدد (١٢٦)	لا ينطبق	لا ينطبق	٥- تسوية الأرقام المقارنة في قائمة التغيرات في المركز المالي
قصور في المعيارين الكويتي والسعودي . مع مراعاة أن المعيار السعودي أوجب نشر قائمة موحدة للتغيرات في المركز المالي ضمن مجموعة القوائم المالية الموحدة لكنه فقط لم يجدد شروطاً لنشرها كما فعل المعيار الدولي وإنما عالج الإفصاح في جميع القوائم المالية الموحدة كمجموعة. (٥٤٤)	لا ينطبق	لا ينطبق	إذا أعدت بيانات مالية موحدة لشركات المجموعة بعد بياناً موحداً فقط للتغيرات في المركز المالي . ولكن قد يكون متناسباً في بعض الأحوال تقديم بيان للتغيرات في المركز المالي بالنسبة للشركة الأم أيضاً. (٧/١٢)	٦- القائمة الموحدة للتغيرات في المركز المالي
هذا من جوانب القصور في المعيارين السعودي والكويتي وتوجب في رأينا استكماله	لا ينطبق	لا ينطبق	بالنسبة لعائدات أسهم الشركة الأم في الشركة التابعة (الفرع) والتي تجرى المحاسبة عليها بطريقة حقوق	٧- شروط الإفصاح عن الربح

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح الدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مدى الانساق
	المحقق في الشركة التابعة في البيان الموحد للتغيرات في المركز المالي	الملكبة. يمكن الإفصاح عن هذه المعادلات في البيان الموحد للتغيرات في المركز المالي بطريقتين : ١ - إدراج المعادلات التي تم استلامها فعلاً أو تكون قابلة للاستلام خلال الفترة الجارية تحت بند (مصادر الأموال) ليتم بعد ذلك معالجة الجزء غير الموزع من هذه المعادلات بإدراجها تحت البنود التي لا يترتب عليها تحركات في الموارد المالية. ٢ - أو إدراج كامل نصيب الشركة الأم من هذه المعادلات في الموارد المالية المتوفرة من العمليات المستخدمة فيها، على بشكل منفصل في استخدامات الأموال. (٧/١٥)			
٨ - الإفصاح عن شراء أو بيع الشركات التابعة في البيان	عند شراء أو بيع شركة تابعة يمكن إظهار ذلك في القائمة الموحدة للتغيرات في المركز المالي بإحدى طريقتين هما : ١ - إظهار قيمة الشراء أو قيمة البيع في رقم واحد فقط		لا يطبق	لا يطبق	هذا من جوانب القصور في المعايير السعودي والكويتي ويزي استكماله.

دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد ٥٦

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح الدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مبدأ الاتساق
	٣- مكان الإفصاح عن السياسات المحاسبية.	نص المبدأ الدولي على ما يلي : ويجب أن يراعى الإفصاح السياسات المحاسبية الهامة في مكان عدد واحد. لكن دون تحديد هذا المكان. (١/١٩)	لا ينطبق	حدد المبدأ السعودي مكان الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة. إما في الإيضاح الأول للقوائم المالية أو في ملخص منفصل يشار إليه في القوائم المالية (٦٨٢)	اتساق بين المبادئ السعودية والدولي.
	٤- المعالجة المحاسبية الخاصة	لا يبرر المعالجة المحاسبية الخاصة لبعض البنود الإفصاح عنها في السياسات المحاسبية الهامة أو الإيضاحات الأخرى أو في البيانات التفسيرية (٨/٢٠)	لا ينطبق	لا يجوز تبريراً لمعالجة المحاسبية الخاصة لبعض البنود بمجرد الإفصاح عنها في السياسات المحاسبية أو في الإيضاحات الأخرى أو المواد المفسرة الأخرى. (٦٨٣)	تأخذ بين المبادئ السعودية والدولي.
	٥- متى يجوز تفسير السياسات المحاسبية	حدد المبدأ الدولي الثامن الحالات التي يمكن فيها المنشأة تغيير سياسة محاسبية ما فيما يلي : ١- إذا كان تبقى سياسة جديدة مطلوبة بحكم القانون ٢- أو مطلوباً من قبل منظمة مهنية لها سلطة إصدار المعايير المحاسبية. ٣- أو إذا كان هذا التغيير سيؤدي إلى عرض أفضل للبيانات المالية (٨/١٤)	لا ينطبق	هذا من جوانب القصور في المبادئ الكويتي والسعودي ونحن نرى أن يراعى كل من هذين المبادئ النص على الحالات التي يجوز فيها تغيير السياسات المحاسبية.	

اتساق بين المعيارين السعودي والدولي فيما عدا أن المعيار السعودي أوجب الإشارة لإيضاح أن القوائم المالية للمدد السابقة المثارة بتغير السياسات المحاسبية قد تم تعديلها فيما لم يوجب المعيار الدولي ذلك .	إذا حدث تغير في سياسة محاسبية معينة ف ينبغي تطبيق السياسة الجديدة بأثر رجعي وذلك تعديل القوائم المالية لكافة المدة المالية السابقة إلا في الظروف التي يتندر فيها تحديد البيانات المالية الضرورية للتعديل بصورة مقولة وفي مثل هذه الظروف ينبغي تعديل أو تسوية رصيد الأرباح المتبقية في أول المدة الجارية أو أية مدة مالية سابقة وفقا لا يكون ملائمة حتى يتسنى عكس الأثر التجميع لتغير السياسة المحاسبية على المدد المالية السابقة . ويجب الإفصاح بأن القوائم المالية للمدد السابقة قد تم تعديلها . (٢٨٥)	لا ينطبق	إذا حدث تغير في سياسة محاسبية معينة فيمكن تطبيق السياسة الجديدة بواحد من البدائل التالية : ١ - في البيانات المالية للفترة الحالية والفترة اللاحقة فقط وإعمال آثارها على الفترات المالية السابقة وفي هذه الحالة وكلما أمكن ذلك تقدم معلومات ملحقية على أساس شكلي توضح أثر السياسة الجديدة على ربح الفترات السابقة فيما لو كانت مطبقة . ٢ - أو بأثر رجعي ، أي كأنها كانت مطبقة دائما . وهنا يجب تعديل بيانات الفترات السابقة كما يتم الإفصاح عن آثار تلك السياسة على البيانات المالية للفترة السابقة بإحدى طريقتين : أ - تعديل الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في بيانات الفترة الحالية وتعديل الأرقام المقارنة بالنسبة للسنوات السابقة المعروضة في البيانات المالية . ب - أو بإدراج بند واحد بشكل منفصل في بيان الأرباح للفترة الحالية يمثل الآثار التراكمية لهذا التغير (٨/١٥)	١- طرق تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة	
--	--	-----------------	---	---	--

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح للدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مدى الاتساق
	٧- وجوب الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية	إذا حصل تغيير في سياسة محاسبية وكان له تأثير مادي في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له آثار مادية على فترات لاحقة فيجب الإفصاح عن هذا التغيير مع الأسباب الموجبة. كما يجب بيان أثر هذا التغيير وقيمه في صورة كمية إذا كان مادياً. (٨/٢١)	لا ينطبق	أ- بالنسبة لكل تغيير في سياسة محاسبية تم خلال المدة الجارية، يجب الإفصاح عن المعلومات التالية : ١- وصف التغير ٢- مبررات التغير ٣- أثر التغير في القوائم المالية. ب- يجب إفصاح التغير في السياسة المحاسبية حتى لو كان تأثيره غير هام في المدة الجارية وذلك إذا كان من المتوقع أن يكون له تأثير هام في المدة المالية المقبلة. (٦٩٠)	اتساق بين المبادئ السعودية والدولي. مع مراعاة أن المعيار السعودي يلزم بالإفصاح عن التغيير في السياسة المحاسبية هذا التغيير الذي له تأثير مادي على المدة المالية المقبلة حتى لو لم يكن تأثيره مادياً خلال الفترة الجارية.
سأماً التعبير في التقديرات المحاسبية	١- وجوب الإفصاح	نص المبدأ على ما يلي : «عند حدوث تغيير في تقدير محاسبى ينتج عنه أثر مادي في الفترة الجارية أو قد يكون له أثر مادي في فترة لاحقة يجب الإفصاح عن أثر هذا التغيير وقيمه» ٨/٢٣	لا ينطبق	نص المبدأ على ما يلي : «حينما يحدث تغيير في تقدير محاسبى غير عادي أو ناتج عن توقع أو له تأثير هام على نتائج المدة الجارية أو المدة المقبلة، فإن وصف طبيعة التغير وأثره على المدة الجارية يساعد على إدراك مغزى ذلك التغير وأثره في القوائم المالية» (٥٣٨)	تتامل بين المبادئ الدولي والسعودي.
	٢- كيف تامل آثار التغيير في	يجب أن تامل الآثار الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية كجزء من ربح	لا ينطبق	أ- يجب عكس تأثير التغير في تقدير عاظمي معين على المدة المالية التي يحدث فيها التغير،	اتساق بين المبادئ السعودي والدولي فيما عدا أن المعيار السعودي راضى التفرقة في المطابقة بين التغير في

اتساق بين المعيارين السعودي والدولي	أ- يجب أن تتم المحاسبة بأثر رجعي عن التصحيح الذي يجري خلال المدة المالية الجارية خطأ وقع في القوائم المالية عن	لا ينطبق	النشاط المادي في : أ- الفترة التي حصل فيها التغير وإذا كانت آثاره محصورة فيها فقط أو ب- الفترة التي حصل فيها التغير والقرارات اللاحقة إذا كانت آثاره تمتد أيضا إلى فترات لاحقة. أما التغير الحادث في تقدير البتود غير المادية فيجب معالجته على أنه بند غير عادي. (٨/٢٣)	التقديرات المحاسبية.	سابقاً : الافصح عن تصحيح الأخطاء
التقديرات المحاسبية المادية التي تجري كل مدة مالية كالتغير الحادث في تقدير خصص الديون المشكوك فيها مثلاً، والتغير الحادث في تقدير عاصبي غير عادي مثل الحادث في تقدير العمر الاتحادي لأصل ثابت. ومكلاً لم يلزم الافصح عن التغير في التقديرات المحاسبية المادية. هذا بخلاف المير الدولي الذي لم يفرق بين التقديرات المحاسبية المادية وغير المادية في المعاملة.	وكذلك على المدد المالية القابلة إذا كانت آثاره تمتد إليها. ب- ينبغي الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن طبيعة التغير وآثره على كل من صافي الدخل قبل المكاسب والخسائر الاستثنائية وعلى صافي الدخل في المدة الحالية الجارية بالنسبة للتغيرات النادرة أو غير العادية في التقديرات المحاسبية أو التغيرات التي تؤثر على المدد المالية الجارية والمدد المالية مثلاً بالنسبة للتغير في تقدير العمر الاتحادي لأصل ثابت. (١٩٣) ج- ليس من الضروري الافصح عن التغير الحادث في التقديرات التي تجري كل مدة مالية عند المحاسبة عن الأنشطة المادية المشتملة كما هو الحال بالنسبة لخصص الديون المشكوك فيها. (١٩٤)				

المجال	الموضوع	مقياس الإفصاح الدولي	مقياس الإفصاح الكويتي	مقياس الإفصاح السعودي	مستوى الانساق
القوائم المالية	في القوائم المالية	بتعديل المعلومات القارئة للسنوات السابقة وتكون عاكسة لها حيثما كبرود غير عادية في تحديد صفاتي ربح الفترة الحالية على أن تعرض حيثما معلومات ملحقه توضح شكلياً الآثار التي تقع على ربح الفترات السابقة فيما لو جرى تصحيح هذا الخطأ خلال الفترة التي وقع فيها (٨/١٣)		مدة سابقة. ويجب تعديل القوائم المالية لكافة المدة السابقة المروضة لأغراض القارئة والتي تأثرت بالخطأ. (١٩٨)	
		يجب الإفصاح الكامل عن مبلغ وطبيعة الخطأ المحاسبي (٨/١٣)	لا يطبق	ب - يتعين الإفصاح في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية عما يلي : ١ - وصف الخطأ ٢ - أثر تصحيح الخطأ على القوائم المالية للمدة الجارية والمدة السابقة ٣ - إن القوائم المالية للمدة السابقة قد تم تعديلها (١٩٨)	اتساق بين المعيارين السعودي والدولي
ثامناً : الإفصاح عن الأرباح والخسائر المحتملة أو	١ - شروط إثبات الخسائر المحتملة	يجب إثبات الخسارة العارضة (أو المحتملة) في بيان الأرباح والخسائر إذا : أ - كانت احتمالات حدوث هذه الخسارة مرجحة. وذلك إما بسبب انخفاض قيمة أصل من	أشار الدليل رقم (١) إلى أن الإفصاح عن الخسائر المحتملة، وبالكيفية إن أمكن.	أ - يجب إثبات الخسارة المحتملة وتعمل الدخل بقيمتها إذا توفر الشرحان التاليان : ١ - إذا كان من المتوقع أن يحدثا مسبقاً سوف تؤكد أن أصلاً معيناً قد	تأمل بين المعيارين السعودي والدولي فيما وردت إشارة عابرة فقط للخسارة المحتملة في دليل البيانات المالية رقم (١) الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

			نقصت قيمته أو أن المنشأة قد تحملت التزاماً في تاريخ القوائم المالية. ٢ - إذا كان من الممكن تقدير الخسارة تقديراً معقولاً. (٧٠٠)		نقصت قيمته أو أن المنشأة قد تحملت التزاماً في تاريخ القوائم المالية. ٢ - إذا كان من الممكن تقدير الخسارة تقديراً معقولاً. (٧٠٠)				
			ينبغي الإفصاح عن وجود خسارة محتملة في تاريخ القوائم المالية وذلك في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم في الأحوال التالية : ١ - إذا لم يتوفر أحد الشرطين المذكورين في الفقرة (٧٠٠). ٢ - إذا كان من المحتمل تعرض المنشأة لخسارة تزيد عن مبلغ خسارة محتملة تم إثباتها فضلاً. (٧٠١)	لا يطبق		يجب الإفصاح عن احتمال الخسارة الطارئة في البيانات المالية إذا لم يتوفر أحد الشرطين المشار إليهما في الفقرة (١٠/٢٧)، إلا إذا كان احتمال حدوث الخسارة بعيداً. (١٠/٢٨)	٢ - طريق الإفصاح عن الخسائر المحتملة		
		لا يطبق			لم يشر المعيار الدولي إلى هذه الأنواع المبنية من الخسائر المحتملة. لكنه أشار في مقدمة المعيار رقم (١٠) إلى استبعاد الالتزامات الناتجة عن عقود الاجارات الطويلة الأجل من إطار الخسائر المحتملة. (١٠/٢)	٣ - الإفصاح عن الخسائر المحتملة غير مرجحة حدوث			
		لا يوجد اتفاق بين المعيارين السعودي والدولي بل يوجد تعارض خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن الضمانات المتعلقة بالإيجارات طويلة الأجل.	٣ - إذا كان وقوع الخسارة أمراً بعيد الاحتمال، فإنه يجب الإفصاح عن أنواع معينة من الخسائر المحتملة والخاصية المشتركة هذه الأنواع من الخسائر هي الضمانات وتشمل : ١ - الضمانات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة للمدينة الغير.						

المجال	الموضوع	معيار الإفصاح الدولي	معيار الإفصاح الكويتي	معيار الإفصاح السعودي	مدى الانساق
	٤ - شروط إثبات الأرباح المحتملة	يجب أن لا تثبت الأرباح المحتملة في البيانات المالية لكن يجب الإفصاح عنها إذا كان تحقيقها مرجحاً. (١١/٢٩)	لا ينطبق	لا يجوز إثبات المكاسب المحتملة في القوائم المالية حتى تتحقق. (٧٠٣) وإذا كان احتمالها مرجحاً يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات الملحقه بتلك القوائم. (٧٠٤)	تأمل بين المعيارين السعودي والدولي
	٢ - أنواع الأحداث	ميز المعيار الدولي بين نوعين من الأحداث اللاحقة هي :		هي الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدار تلك القوائم للتداول. (٧١١)	لا يوجد انساق فالجبال الزمني للأحداث اللاحقة وفقاً للمعيار السعودي أوسع لأن تاريخ اعتماد البيانات المالية ليس من الضروري أن يتزامن مع تاريخ إصدارها للتداول. إذ في العادة تغطي فترة بين واقعة اعتماد البيانات المالية وواقعة إصدارها
	تأسيماً : الإفصاح عن الأحداث اللاحقة				
	ميز المعيار السعودي هو الآخر بين الأحداث اللاحقة على النحو				
	تأمل بين المعيارين السعودي والدولي فيما عدا أن المعيار الدولي أولى				

اهتماماً خاصاً بالأحداث اللاحقة التي تؤثر على صحة فرض استمرارية البناء وهو ما لم يشر إليه الميار السعودي وكان عليه أن يشير إلى ذلك نظر لأهمية هذا الفرض.	التالي : ١- أحداث لاحقة تحمل في طياتها قرائن إضافية عن أوضاع كانت قائمة بتاريخ القوائم المالية. وهذه تتطلب تعديلاً في الأصول والخصوم.	لا يطبق	١- أحداث لاحقة تشير إلى أمور وقعت في تاريخ الميزانية وقد تحدث آثار في الأصول والخصوم خلال الفترة أو الفترات المالية التالية وهذه الأحداث لا تتطلب إلا مجرد إيضاحات إضافية عنها. (١٠/٣٢)	اللاحقة وطرق الإفصاح عنها	
ب- أحداث لاحقة تشير إلى أمور وقعت بعد تاريخ القوائم المالية وآثارها مرتبطة بقررات مالية لاحقة وهذه لا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية وإنما فقط إيضاحات إضافية حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة. (٧١١)	ب- أحداث لاحقة تشير إلى أمور وقعت بعد تاريخ القوائم المالية وآثارها مرتبطة بقررات مالية لاحقة وهذه لا تتطلب تعديلاً في القوائم المالية وإنما فقط إيضاحات إضافية حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة. (٧١١)	لا يطبق	٢- أحداث لاحقة تتعلق بالمرور عن أوضاع كانت قائمة بتاريخ الميزانية ولكن هذه الأحداث توفر دليلاً إضافياً يؤكد تلك الأوضاع وهذه تتطلب تعديلاً في الأصول والخصوم. (١٠/٣٠)	عناصر الإفصاح	
تأثر بين الميارين السعودي والدولي	حدد الميار السعودي عناصر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة بما يلي : ١- طبيعة الحدث ٢- تقدير الأثر المالي للحدث إذا أمكن عملها، أو الإشارة إلى تذكر الوصول إلى تقدير مقبول. (٧١٣)	لا يطبق	حدد الميار الدولي عناصر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة بما يلي : ١- طبيعة الحدث. ٢- تقدير لآثاره المالية أو الإشارة بإيضاح إلى تقدير الوصول إلى تقدير مقبول لتلك الآثار. (١٠/٣٣)	عناصر الإفصاح عن الأحداث اللاحقة	

المجال	الموضوع	مقياس الإفصاح الدولي	مقياس الإفصاح الكويتي	مقياس الإفصاح السعودي	مصدر التنسيق
عاشراً : الإفصاح في القوائم المالية الموحدة	١- أغراض القوائم المالية الموحدة	حدد المييار أهداف البيانات المالية الموحدة فيما يلي : وتهدف البيانات المالية الموحدة إلى عرض معلومات مالية تتعلق بالجموعة وكأنها مشاة واحدة بغض النظر عن الحدود الجغرافية للكيانات القانونية المنضلة وتشمل هذه البيانات في العادة الشركة الأم وجميع شركاتها التابعة. (٣/٦)	لا يطبق	حدد المييار أهداف القوائم المالية الموحدة فيما يلي : وتهدف القوائم المالية الموحدة إلى عرض المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في اصحاب رأس المال، ومصادر استخدامات الأموال للشركة القابضة وشركاتها التابعة كما لو كانت المجموعة وحدة محاسبية واحدة ذات فروع وأقسام. محاسبية واحدة ذات فروع وأقسام. (٥٥٤)	تتائل بين المييارين السعودي والدولي فيها عدا أنه طبقاً للمييار السعودي لا بد من اعداد قائمة موحدة للتغيرات في حقوق اصحاب رأس المال. وهذا ما لا يلزم به المييار الدولي. أما في الكويت فلم يشمل دليل الإفصاح أية إشارة إلى الإفصاح في البيانات المالية الموحدة وهذا في تقديرنا قصور هام في معايير المحاسبة الكويتية.
	٢- الحالات التي يتم فيها استبعاد بيانات الشركة التابعة من التوحيد	يجب أن تستبعد من التوحيد أية شركة تابعة إذا : أ- كانت سيطرة الشركة الأم عليها مؤقتة . ب- إذا كانت الشركة التابعة تعمل في ظروف تفرض فيها عليها قيود شديدة وطويلة الأجل على تحويل الأموال مما يحد من سيطرة الشركة الأم على أصول وأنشطة الشركة التابعة. (٣/٣٦)	لا يطبق	لا يطبق	قصور في المييارين الكويتي والسعودي

	المساهمين والمستخدمين الآخرين للبيانات إعداد بيانات مالية منفصلة للشركة التابعة. وفي هذه الحالة يجب توفير بيانات مالية منفصلة لها تلحق بالبيانات المالية الموحدة. (٣/٣٧)	٣- وجوب الإفصاح عن السياسة المالية التابعة للشركة التابعة	١- يجب أن يشمل التصريح عن السياسات المحاسبية العامة المحدد بوجوب احكام المعيار رقم (١) وصفا للقواعد التي تم توجيها توحيد البيانات المالية.	ب- ومن الافضل ان تتبع سياسات محاسبية متماثلة من قبل شركات المجموعة ويجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية التابعة في هذه الشركات. (٣/٤٦)	لا يطبق
أما المعيار السعودي فقد خصص لذلك الفقرة التالية : يجب أن تفصح القوائم المالية الموحدة عن السياسة التي تتبعها الشركة التابعة في اعداد القوائم المالية الموحدة لتتأبها التابعة. ويجب أن يكون هذا الإفصاح جزءاً من إفصاح السياسات المحاسبية العامة (١/٧٤٥)	اتساق بين المعيارين السعودي والدولي. مع ملاحظة أن المعيار الدولي زاد من الإفصاح عن التباين في السياسات المحاسبية التابعة لدى شركات المجموعة ومن المفيد لو حذا المعيار السعودي حذوه في ذلك				

المجال	الموضوع	مبدأ الإفصاح الدولي	مبدأ الإفصاح الكويتي	مبدأ الإفصاح السعودي	مدى الانساق
	٤- المعلومات العامة الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة	يجب الإفصاح عما يلي في القوائم المالية الموحدة : أ- قائمة ووصف مناسبين للشركات التابعة والزيملة المهمة، وكذلك الفروقات القائمة بين تواريخ بياناتها المالية وتاريخ بيانات الشركة الأم. ب- أسباب عدم توحيد بيانات أية شركة تابعة إن وجدت. ج- مبالغ أية معاملات هامة لم يجر تعديلها وكانت قد حدثت بين تاريخ البيانات المالية للشركة الأم وتواريخ بيانات الشركات التابعة في حالة اختلاف هذه التواريخ. د- تحليل تفصيلي لكل بند هام من بنود الميزانية العمومية الموحدة وبيان الأرباح والخسائر الموحدة وذلك إذا كان ضروريا للإفصاح المعادل عن احتمالات تعرض المجموعة لاختلال غير عادية بسبب عملها في أقطار أخرى بما في ذلك اختلال تقلب أسعار العملة.	لا يطبق	يجب الإفصاح عن : ١- نسبة حقوق الملكية للشركة القابضة في الشركات التابعة التي لا تشملها القوائم الموحدة. (ك ٧٤٥/ب) ٢- أساس المحاسبة عن الشركات التابعة التي لم يشملها التوحيد. (ج ٧٤٥/ج) ٣- أية معاملات تحدث بين تاريخ البيانات المالية للشركة القابضة وتاريخ البيانات للشركة التابعة في حالة اختلاف التواريخ والتي يكون لها تأثير هام في المركز المالي الموحد أو نتائج العمليات الموحدة (٧٤٨)	لا يوجد انساق بين المعيارين السعودي والدولي مع مراعاة ما يلي : ١- أن قواعد المعيار الدولي توفر إفصاحا أكثر بشكل عام من الإفصاح الذي يوفره المعيار السعودي بشأن البيانات المالية الموحدة. ٢- لكن المعيار السعودي أحسن عندما نص على وجوب الإفصاح عن نسبة حقوق الملكية للشركة القابضة في الشركات التابعة التي لا تشملها القوائم المالية الموحدة نظرا للأهمية النسبية لهذه المعلومة، بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية الموحدة.

			هـ - مدى وجود قيود قانونية أو تعاقدية على توزيع الأرباح المجمعة للمجموعة (٣/٤٧)	
لا يوجد انساق بين المبادئ السعودي والدولي	أما المبادئ السعودي فقد عرض طريقتين للمحاسبة على هذه الاستثمارات وهما طريقة التكلفة التاريخية Historical Cost وطريقة الملكية Equity لكن دون إلزام بالتباعد أي منها. وأما أوجب فقط إصباح عن الطريقة النبعة (٨٦٨)	لا يطبق	نص المبادئ الدولي على وجوب استخدام قاعدة حقوق الملكية Equity في المحاسبة على الاستثمارات طويلة الأجل للشركة الأم في الشركات الزبيلة أو في الشركات التابعة التي لم يشملها توحيد البيانات. (٣/٤٠)	٥ - الإصحاح عن طريقة المحاسبة على استثمارات الشركة الأم في الشركات الزبيلة أو التابعة التي لم يشملها التوحيد.
تتأمل بين المبادئ السعودي والدولي	يجب إظهار حقوق اقلية المساهمين في الشركات التابعة المرحلة كبنء مستقل في قائمة المركز المالي الموحد بين مجموعة الخصوم ومجموعة حقوق المساهمين يجب إظهار حقوق الاقلية في صافي الدخل قبل المكاسب أو الخسائر الاستثنائية كمفردة مستقلة في قائمة الدخل.	لا يطبق	يجب إظهار حقوق الاقلية في البيانات المالية المرحلة كبنء مستقل في الميزانية العمومية، ويجب عدم إظهارها كجزء من حقوق المساهمين. (٣/٤٣) كما يجب إظهار حقوق الاقلية في الأرباح والخسائر كبنء مستقل في بيان الأرباح والخسائر الموحد	٦ - الإصحاح عن حقوق الاقلية

المجال	الموضوع	معيار الإفصاح الدولي	معيار الإفصاح الكويتي	معيار الإفصاح السعودي	مستوى الاتساق
	٧- الإفصاح عن حصة الشركة الأم في أرباح أو خسائر الشركة	يجب الإفصاح في بند مستقل في بيان الأرباح والخسائر الموحد عن حصة الشركة الأم في أرباح أو خسائر الشركة التابعة. وإذا ما شملت أرباح أو خسائر الشركة التابع على بند غير عادية فيجب الإفصاح عن حصة الشركة الأم فيها منفصلة. (٣/٤٤)	لا يطبق	يجب إظهار نصيب الشركة القابضة في المكاسب والخسائر غير العادية التي تظهرها قوائم الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحد. (٧٤٩)	لا يوجد اتساق إذ أن المعيار الدولي زاد عن المعيار السعودي في وجوب الإفصاح عن حصة الشركة الأم في الأرباح والخسائر العادية للشركة التابعة منفصلة، وذلك بالإضافة إلى نصيبها من الأرباح أو الخسائر غير العادية.
	٨- الإفصاح عن حصة الشركة التابعة في رأس المال للشركة القابضة	لا تطبق	لا تطبق	علاج المعيار السعودي ذلك كما يلي : «إذا كانت الشركة التابعة تملك بعض أسهم رأس المال لشركة قابضة، فيجب إظهار أسهم رأس المال التي أصدرتها الشركة القابضة بالكامل مع استبعاد قيمة الأسهم التي تملكها التابعة (بالكافة) من حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي الموحد. (٧٥١)	إفصاح إضافي في المعيار السعودي وفي تقديرنا أن هذا النص في المعيار السعودي مناسب ويوفر المزيد من الإفصاح.

تصور في الميزان العمومي والكوفي. وكان يجب على الميزان معالجة هذه المسألة.	لا ينطبق	لا ينطبق	وفي أول مناسبة تعرض فيها بيانات مالية موحدة يجب اظهار ارقام مقاربة في الجوانب العمومية الموحدة، ولا يلزم ذلك بالنسبة لبيان الارباح والخسائر الموحدة إذا لم يكن ذلك ممكنا.	٩- الإفصاح عن الأرقام المقارنة خلال الفترة الانتقالية لإصدار بيانات مالية موحدة
			أما في السنوات اللاحقة فيجب أن تظهر الأرقام المقارنة كاملة وفقا لنصوص الميزان المحاسبي الدولي رقم (١) (٣/٥)	

جدول مقارنة بوضع مدى اتساق مبادئ الإفصاح الكويتي والسعودي
(١) جدول رقم
مع ميار الإفصاح الدولي

م	مجال الإفصاح	المتابع	المعيار الكويتي						المعيار السعودي					
			تتأمل	عدد	%	قصور	عدد	%	تتأمل	عدد	%	اتساق	عدد	%
المتابع	مجال الإفصاح	المتابع	تتأمل	عدد	%	قصور	عدد	%	تتأمل	عدد	%	اتساق	عدد	%
			عدد	عدد	%	عدد	عدد	%	عدد	عدد	%	عدد	عدد	%
١	الإطار العام لتطبيق المعيار	١	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٢	قائمة المركز المالي	٢	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٣	قائمة الدخل	٣	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٤	قائمة التغيرات في المركز المالي	٤	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٥	السياسات المحاسبية العامة	٥	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٦	التغير في التقديرات المحاسبية	٦	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٧	تصحيح الأخطاء المحاسبية	٧	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٨	في القوائم المالية	٨	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
٩	الأرباح والخسائر المحملة	٩	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
١٠	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	١٠	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
١١	القوائم المالية الموحدة	١١	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠
١٢	المجموع	١٢	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	٢٠	١	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢٠

جدول رقم (٢)
جدول مقارنة يوضح مدى اتساق معيار الإفصاح الكويتي
بمعيار الإفصاح السعودي

مجال الإفصاح	عدد العناصر	تمائل		اتساق		عدم اتساق		قصور	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١- الإطار العام لتطبيق المعيار	٥	١	٢٠	٢	٤٠	١	٢٠	١	٢٠
٢- قائمة المركز المالي	٥	٢	٤٠	١	٢٠	٢	٤٠		
٣- قائمة الدخل	٦	٢	٣٣	٣	٥٠			١	١٧
٤- قائمة التغيرات في المركز المالي	٧							٧	١٠٠
٥- السياسات المحاسبية الهامة	٧							٧	١٠٠
٦- التغير في التقديرات المحاسبية	٢							٢	١٠٠
٧- تصحيح الأخطاء المحاسبية									
٨- في القوائم المالية	٢							٢	١٠٠
٩- الأرباح والخسائر المحتملة	٤					١		٣	١٠٠
١٠- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	٣							٣	١٠٠
١١- القوائم المالية الموحدة	٨							٨	١٠٠
١٢- إيضاحات إضافية في المعيار السعودي	٤							٤	١٠٠
مجموع	٥٣	٥	٩	٦	١١	٤	٨	٣٨	٧٢

ثانياً : نتائج الدراسة المقارنة :

تكشف الدراسة المقارنة لمعايير الإفصاح الكويتي، والسعودي والدولي عن مجموعة من الحقائق أهمها ما يلي :

١ - مجالات الاتساق بين المعيارين الكويتي والدولي :

أ - يكشف الجدول السابق رقم (١) عن أن التماثل والاتساق بين المعيارين يتركز في ١٣ قاعدة من جملة قواعد الإفصاح التي يشملها المعيار الدولي والبالغة ٤٩، أي بنسبة ٢٦٪. بينما يتحقق القصور وعدم الاتساق في المعيار الكويتي مقابل الدولي في ٣٦ قاعدة، أي بنسبة ٧٤٪. مما يكشف عن قصور واضح في المعيار الكويتي يجعله في وضعه الحالي عاجزاً عن توفير الإفصاح المطلوب والمناسب في البيانات المالية وفقاً لمستويات الإفصاح المقبولة دولياً.

ب - كما يكشف الجدول رقم (٢) عن أن حالات التماثل والاتساق للمعيار الكويتي مع المعيار الدولي، تتركز تماماً في المجالات الثلاثة الأولى للإفصاح وهي : الإطار العام لتطبيق معيار الإفصاح، والإفصاح في قائمة المركز المالي، ثم الإفصاح في قائمة الدخل. إذ يتحقق التماثل هنا بين قواعدها المتناظرة بدرجة ٥٠٪، والاتساق بدرجة ٣١٪ مما يعني أن الاتساق العام بينهما يتحقق هنا بدرجة ٨١٪ تقريباً. والارتفاع النسبي لمستوى الاتساق بين المعيارين في تلك المجالات الثلاث ليس مستغرباً إذا ما علمنا أن قواعد المعيار الكويتي هي مترجمة حرفية عن قواعد المعيار الدولي رقم (٥).

٢ - مجالات الاتساق بين المعيارين السعودي والدولي :

أ - يكشف الجدول رقم (١) عن تحقق مستوى عال نسبياً من الاتساق العام بين المعيارين. إذ يبلغ عدد القواعد المتماثلة فيها ١٧ بنسبة ٣٥٪، وإذا ما أضيفت إليها القواعد المتسقة وعددها ١٩ بنسبة ٣٩٪ يبلغ عدد القواعد التي يتحقق فيها الاتساق العام بين المعيارين ٣٦ بنسبة ٧٤٪، وذلك مقابل ١٣ قاعدة بنسبة ٢٦٪ تمثل حالات القصور وعدم الاتساق في المعيار السعودي مقابل الدولي. وتتركز مجالات عدم الاتساق والقصور في المعيار السعودي بشكل عام في مجالي قائمة التغير في المركز المالي والقوائم المالية الموحدة.

ب - من جانب آخر يلاحظ أن المجالات التي يتحقق فيها الاتساق العام بين قواعد المعيارين السعودي والدولي لها سمة الشمول ولا تتركز في مجال واحد فقط كما هو حال المعيار الكويتي، وهذا يعتبر دليل صحة بالنسبة للمعيار السعودي. والأكثر من ذلك ما يكشفه الجدول رقم (١) عن أن المعيار السعودي قد وفر في حالات متعددة قواعد مناسبة وضرورية للإفصاح لم يوفرها المعيار الدولي نفسه. لكننا اكتفينا في الدراسة بإبراز (٤) قواعد منها فقط وجدناها هامة نسبياً ولم يتوفر لها نظائر في المعايير الدولية.

٣ - مجالات الاتساق بين المعيارين الكويتي والسعودي :

أ - يكشف الجدول رقم (٢) عن أن وضع المعيار الكويتي مقابل المعيار السعودي، ليس أفضل حالاً من وضعه مقابل المعيار الدولي. إذ من بين ٥٣ قاعدة للإفصاح يشملها السعودي، لا يتحقق التماثل بين المعيارين سوى في ٥ منها فقط وبنسبة ٩٪، والاتساق في ٦ منها بنسبة ١١٪، أي أن الاتساق العام بين المعيارين الكويتي والسعودي لا يتحقق سوى في ١١ قاعدة بنسبة ٢٠٪، بينما بلغ عدد القواعد التي لا يتحقق فيها الاتساق، أو أنها تمثل حالة قصور في المعيار الكويتي مقابل السعودي ٤٢ قاعدة بنسبة ٨٠٪ وهذا يكشف مرة أخرى عن قصور واضح في المعيار الكويتي مقابل المعيار السعودي.

ب - كما أن مجالات الإفصاح التي يتوفر فيها الاتساق العام بين المعيارين الكويتي والسعودي تتركز

تماماً في المجالات الثلاثة الأولى أيضاً وهي : الإطار العام لتطبيق المعيار، وقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل بينما ينعلم الاتساق تماماً في المجالات السبعة المتبقية، مما يعني أن ٧٠٪ من مجالات الإفصاح الضروري في البيانات المالية التي يغطيها معيار الإفصاح السعودي، غير مغطاة من قبل معيار الإفصاح الكويتي.

الخلاصة والتوصيات

تلقي الدعوة إلى إيجاد معايير متسقة للمحاسبة على المستويين الإقليمي والدولي، اهتماماً متزايداً من قبل المحاسبين مهنيين وأكاديميين على حد سواء. ذلك على اعتبار أن تحقيق مثل هذا الاتساق في معايير المحاسبة سيساهم إلى حد كبير في تحسين مستوى الإفصاح الموفّر في البيانات المالية المنشورة للشركات عموماً، وللشركات الدولية متعددة الجنسيات منها بشكل خاص. وقد ترسخت أسس الدعوة إلى هذا الاتساق بإصدار مجموعة معايير المحاسبة الدولية (IAS) والتي تلقي قبولاً دولياً واسعاً من قبل المنظمات المهنية المتخصصة في معظم أنحاء العالم.

ولو نظرنا لدول مجلس التعاون الخليجي، لوجدنا أنها كمنظومة إقليمية لها من الخواص البيئية المشتركة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية)، ما يلبي - وإلى حد كبير - الشروط المطلوبة لاتساق معايير مهنة المحاسبة فيها. لكن الواقع الحالي في هذه الدول ينبيء بعكس ما يجب أن يكون عليه، إذ أن مسألة إصدار معايير قطرية للمحاسبة مقننة وملزمة، لم تجد من قبلها حتى الآن ما تستحقه من عناية نظراً لغياب المنظمات المهنية المختصة بإصدار وتطوير مثل هذه المعايير. كما أن العدد المحدود جداً من المعايير القطرية التي صدرت فعلاً في بعض أقطارها كالكويت والسعودية هي أبعد ما تكون عن الاتساق. وذلك وفقاً لما كشفتته الدراسة التحليلية المقارنة التي أجريناها على معيار الإفصاح في كل من الكويت والسعودية مقارنة بمعيار الإفصاح الدولي. كما كشفت هذه الدراسة عن أنه في حين يحقق معيار الإفصاح السعودي درجة مرتفعة نسبياً من الاتساق مع نظيره الدولي، فإن معيار الإفصاح الكويتي يعاني قصوراً واضحاً في مجالات هامة من مجالات الإفصاح المطلوب في البيانات المالية.

بناء على ما تقدم نوصي بما يلي:

(١) علاج نواحي القصور في معيار الإفصاح الكويتي وذلك إما عن طريق إعادة النظر في الدليل رقم (١) وتوسيع إطاره ليشمل جميع قواعد الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية كما فعل المعيار السعودي، أو استكمال هذا الدليل بسلسلة أخرى من أدلة الإفصاح كما فعلت معايير المحاسبة الدولية. ولعل من أهم جوانب القصور التي تستدعي اهتماماً عاجلاً في هذا المجال، جعل قائمة التغيرات في المركز المالي جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية واجبة النشر وليكن ذلك بالنسبة للشركات المساهمة على الأقل.

(٢) إن إصدار معايير قطرية شاملة للمحاسبة تتمتع بسمة التحديد، والإلزام يعتبر أمراً ضرورياً وملحاً على مستوى أقطار مجلس التعاون الخليجي عامة. ومع أن إمكانية إصدار معايير خليجية موحدة للمحاسبة يبقى أمراً قائماً ومحمّلاً نظراً للتماثل الكبير في الظروف البيئية لأقطار المجموعة، إلا أن توفير الاتساق بين المعايير القطرية القائمة حالياً أو التي

ستصدر مستقلاً، هو أمر واجب لا يمكن الاستمرار في تجاهله.

(٣) تتمثل الخطوة الأولى في توفير المعايير الخليجية الموحدة، أو المنسقة، بتكوين لجنة موحدة متخصصة تمثل جميع الفعاليات الرسمية والمهنية والأكاديمية مع ممثلين عن مستخدمي البيانات المالية من جميع أقطار المجموعة. على أن توكل لهذه اللجنة مهمة وضع القواعد والأسس المناسبة، إما لوضع المعايير الخليجية الموحدة لمهنة المحاسبة، أو الكفيلة بتحقيق الاتساق بين المعايير القطرية. وفي هذا الشأن يمكن اعتبار معايير المهنة التي صدرت فعلاً في الكويت والسعودية نقطة انطلاق في جهود التوحيد أو الاتساق، مع الاسترشاد بتجربة معايير المحاسبة الدولية.

(٤) إن الجهود المطلوبة لإصدار معايير خليجية موحدة للمحاسبة أو لخلق الاتساق بين المعايير القطرية لدول مجلس التعاون الخليجي، يجب أن لا تمنع أية جهود فردية تبذل على مستوى كل دولة منها لإصدار معاييرها القطرية التي تلبي احتياجات ومتطلبات ظروفها الخاصة. وفي مثل هذه الأحوال يمكن لمعايير خليجية للمحاسبة أن تؤدي بخصوص تحقيق الاتساق المطلوب بين معايير المحاسبة القطرية لدول مجلس التعاون، نفس الدور الذي تؤديه حالياً في هذا المجال، معايير المحاسبة الدولية بخصوص تحقيق الاتساق بين المعايير القطرية للمحاسبة في الدول الأعضاء في إتحاد المحاسبين الدولي.

الهوامش والمراجع

- 1 - Desmond McComb, "International Accounting Standards and the EEC Harmonization Program" The International Journal of Accounting, Vol 17 Spring 1982, PP (35-48).
- 2 - International Accounting Standards Committee "I A S C objectives and procedures, published by the I A S C, 41 Kingsway, London WC 2, B 6 Y A, 1985 P. (2).
- 3 - American Accounting Association, "Report of the Committee on International Acc," Te ACC. Review, Supplement Vol. No 52, PP (121 - 167).
- 4 - Richard D. Fitzgerald, "International Harmonization of ACC. and Reporting." The International Journal of ACC. Vol. 17 Fall 1981 PP (22 - 31).
- 5 - Ibid P. (23).
- 6 - AAA, OP. Cit., P. (158).
- 7 - Aitken M.J., and Islam M.A. "Dispelling Arguments against International ACC. Standards" The International Journal of ACC. Vol. 19 Spring 1984 PP (35 - 45).
- 8 - Desmond McComb. "The International Harmonization of ACC. A Cultural Dimension." The International Journal of ACC. Spring 1979 PP (1 - 15).
- 9 - Richard D. Fitzgerald. OP. Cit., P. (24).
- 10 - Irving L. Fantl "Frustrations Facing Accounting Uniformity" Accounting Forum. May 1976. PP (27 - 31).
- 11 - Desmond McComb. "International Accounting Standards and the EEC Harmonization Program" OP. Cit., P. (42).
- 12 - Jeffrey S. Arpan and Dhia D. Al-Hashim, "International Dimensions of ACC." Kent publishing comp. Wadsworth Inc. Boston Massachusetts 1984 P. (22).

١٣ - معايير المراجعة، وأهداف ومفاهيم المحاسبة، الصادرة عن وزارة التجارة بالملكة العربية السعودية عام ١٩٨٦.

١٤ - المبادئ المحاسبية للشركات والمؤسسات، المشمولة بالقرار رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت.

- 15 - Arpan and Al-Hashim OP. Cit., P. (35).
- 16 - Kenneth B. Shwartz, "Accounting changes by corporations Facing possible Insolvency". Journal of Accounting, Auditing & Finance. Fall 1982 PP. (32-43).
- 17 - Richard D. Fitzgerald OP. Cit., P. (22).
- 18 - AAA, OP. Cit., P. (145).
- 19 - Arpan and Al-hashim OP. Cit., P. (61).
- 20 - Nair R.D and Werner G. Frand. "The Harmonization of ACC. Vol. 17 Fall 1981 PP. (61 - 77).
- 21 - Ibid. P. (76).
- 22 - Aitken M.J and Trevor D. Wise, "The Real objectives of the international ACC. Standards committee. The International Journal of Accounting Vol. No 1, Fall 1984, PP. (171 - 177).
- 23 - M.L. Hunter "Harmonization of ACC. Standards in the GCC," A Paper submitted to the seminar on ACC. & Auditing stand standards in BAHRAIN. 10 - 11 - 1987.

٢٤ - أنظر الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير التجارة والزراعة البحريني التي افتتح بها الندوة المتقدمة تحت عنوان «معايير المحاسبة والمراجعة بدولة البحرين» المنامة في ١٩٨٧/١١/١٠.

٢٥ - كانت الثمرة الأولى لهذه الاتفاقية، تأسيس ومؤسسة الخليج للاستثمار برأسمال قدره ٢,١ مليون دولار وذلك لتمويل مجموعة واسعة من المشروعات الخاصة والمشاركة بين الدول الأعضاء.

- 26 - Abdul Aziz al Rashid. "The Accounting and Auditing profession in SAUDI ARABIA a paper submitted to the seminar on ACC. & Auditing standares in BAHRAIN 10-11-87.

٢٧ - كمثال على بعض المعايير المحاسبية الدولية المناسبة لاحتياجات المهنة في كل من الكويت والسعودية والتي لا يتوفر لها نظير مماثل في المعايير القطرية للدولتين، المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤)، وهو بعنوان Related Party Disclosures إذ يشمل هذا المعيار الأحكام والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعاملات المالية التي يمكن أن تحدث بين الشركة والأطراف المرتبطة معها بمصالح مالية كالشركات التابعة أو الزميلة مثلاً. ومثل هذه المعاملات شائعة الحدوث في دولتي الكويت والسعودية وبقية الأقطار الخليجية الأخرى نظراً لتركز النفوذ الأسرى الواضح في مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة.

٢٨ - محضر الاجتماع الأول للجنة التنفيذية لإدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين المنعقد في باريس في ٢٢ يوليو ١٩٨٦ والمنشور في مجلة المحاسب القانوني العربي، الصادرة عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد السابع أغسطس ١٩٨٦ صفحة (١٧). والمنظمات المهنية العربية التي تتمتع بعضوية اتحاد المحاسبين الدولي هي:
(١) جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في لبنان.

- (٢) نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.
- (٣) جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية - مصر.
- (٤) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين - الأردن ولندن.
- (٥) جمعية خبراء المحاسبة - تونس.
- (٦) جمعية المحاسبين القانونيين - سوريا.
- (٧) جمعية الخبراء والمحاسبين - المغرب.
- (٨) جمعية المحاسبين والمراجعين البحرانية - البحرين.
- ٢٩- أهداف ومفاهيم المحاسبة، الصادر عن وزارة التجارة بالملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره صفحة (٥).
- ٣٠- المبادئ المحاسبية للشركات والمؤسسات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت، مرجع سبق ذكره صفحة (٢).
- ٣١- صدر في دولة عمان في أكتوبر / ١٩٨٦ مرسوم يلزم المنشآت بمعايير المحاسبة الدولية في إعداد بياناتها المالية وإلى أن يصدر عن وزارة التجارة ما يخالف ذلك، أما في البحرين فتدرس وزارة التجارة إمكانية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. لكن في قطر والإمارات العربية لا توجد إلى الآن معايير قطرية للمحاسبة لكن المهنيين فيها اعتادوا وبصورة طوعية على الاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية.
- ٣٢- يعرف المعيار السعودي الأصول النقدية Monetary Assets بأنها مجموعة الأصول التي تستحق بقيمتها الاسمية لكنها تدرج في الميزانية وفقاً لقيمتها الحالية مثل المدينين وأوراق القبض، أما الأصول غير النقدية Nonmonetary Assets فهي مجموعة الأصول التي تدرج في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية.
- ٣٣- يقصد جعل تبويب الميزانية أكثر ارتباطاً بمفهوم التدفقات النقدية يصنف المعيار السعودي الأصول وفقاً لأسس قياسها في ثلاث فئات هي: فئة الأصول التي تقاس بقيمتها الحالية، وفئة الأصول التي تقاس بتكلفتها التاريخية وفئة الأصول التي تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها.
- ٣٤- القرار الوزاري رقم ١٠ لعام ١٩٨٧ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت بشأن وتنظيم شراء الشركة المساهمة لأسهمها وكيفية استخدام الأسهم المشتراة والتصرف بها. المنشور في مجلة الكويت اليوم العدد ١٧٠٧ الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٨٧.
- ٣٥- أنظر أهداف ومفاهيم المحاسبة، الصادر عن وزارة التجارة بالملكة العربية السعودية، مرجع سبق ذكره صفحة (٣٦).

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

فضلية : محكمة
تصدر من جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشيخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي ١٣١٢٥ الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الاصلية في شتى فروع العلوم الانسانية باللغتين العربية والانجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الاكاديمية والجامعات في العالم العربي والمخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ .

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دينار للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٤ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات .
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

تتفرق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.